

الشَّيْخُ وَالتَّفْصِيلُ فِي الْحَرْجِ وَالتَّعَدُّلِ

تَسْمِيْلٌ مَقْدَمٌ مَتْرَاحٌ مُسَلِّمٌ

مع الرجال الضعفاء الذين جرى ذكرهم
في مقدمة الإمام مسلم رحمه الله لصحيحه

قَدَّمَهُ

فضيلة الشيخ المحدث الكبير العلامة محمد يوسف البنوري رحمه الله

فضيلة الشيخ مولانا محمد ادریس الميرقي الأنصاري رحمه الله

إعداد وترتيب

محمد انور البدخشي

جامعة العلوم الإسلامية
علامة بنوري تاون كراتشي



بنوری

www.islaminsight.org

الشَّيْخُ وَالتَّفْصِيلُ فِي الْحَرْجِ وَالتَّعَدُّلِ

مَعَ

تَسْهِيلِ مُقَدِّمَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ

مَعَ الرِّجَالِ الضُّعَفَاءِ الَّذِينَ جَرَى ذِكْرُهُمْ
فِي مُقَدِّمَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِصَحِيحِهِ

قَدَّمَ لَهُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ الْكَبِيرِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ الْبَنُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ
فَضِيلَةُ الشَّيْخِ مُوَلَانَا مُحَمَّدِ أَدْرِيسَ الْمِيرْتِي الْأَنْصَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

إِعْدَادُ وَتَرْتِيبُ

مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْبَقِيَّةِ الْخُشَنَّا

جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
عَلَامَةُ بَنُورِي تَأْوَنُ كَرَاتشي



www.islaminsight.org

جميع الحقوق محفوظة للناسر

2004

Email: umaranwer@gmail.com

Cell: +923333900441

الشَّحْرُ وَالْتَفْصِيلُ فِي الْجَوْحِ وَالْبَعْدِ

مَعَ

تَسْهِيلِ مَقْدِمَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ

الْمُرْتَبِ

مُحَمَّدُ أَنْوَرُ الْبَدْخَشَانِي
أُسْتَاذُ الْجَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
عَلَامَةُ بَنُورِي تَاوُنْ كِرَاتِي ٥

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

اسم الكتاب :-	الشرح والتفصيل في الحج والتعمير
	مع
	تسهيل مقالة مجمع مسلم
المؤلف :-	محمد انور البديع خاں الورڈی
الطابع :-	القادر پرنٹنگ پریس
الناشر :-	
العدد :-	۱۰۰۰
التعريف :-	۱۴ روبيہ پاکستانیہ
سنة الطبع :-	۱۴۰۳ھ
الخطاط	عینو سرائی

الحواشی

- (۱) جامعۃ العلوم الاسلامیہ، علامہ بنوری ٹاؤن کراچی
- محمد انور بديع خاں
- (۲) جامع مسجد سبحانی پبلیک پارس، بزنس ریکارڈر روڈ کراچی

الفهرس

العدد	الموضوع	١٢	١٣	الصفحة
١	مقدمة الطبع الأول	٩	١٣	٢٣
٢	مقدمة الطبع الثاني	١١		باسبابه
٣	رأى المحدث الكبير علامة العصر	١٢	١٤	القول بضعت إلى حنيفة
	السيد محمد يوسف البتوري	٣		في الحديث تعصبه
٤	تقريظ الأستاذ المحقق مولانا	١٣	١٥	لا اعتدأ يخرج الناس
	محمد أدریس الانصاری			والخطيب بعد لوثيق ابن المديني
٥	علم الجرح والتعديل	١٦	١٦	هل كان ابو حنيفة و
٦	ثبوت الجرح والتعديل			اصحابه من المرجحة؟
	باكتاب والسنة		١٧	التعديل المبهمة مقبول
٧	اباحة الغيبة في الغاء السنة	١٧		لا الجرح المبهمة
٨	بدا الجرح والتعديل	١٨	١٨	فائدة كتب الجرح والتعديل
٩	المستكملون من الصحابة			التي لا يذكر فيها سب
	في الجرح والتعديل			الجرح التوقف
١٠	اول الجامعين كلام في	٢٠	١٩	الواحد يكتفي في الجرح
	الجرح والتعديل			والتعديل على الصحيح
١١	الكتب المؤلفة في هذا	٢١	٢٠	اي من الجرح والتعديل
	الفن			يعتد مر؟
١٢	لا يجوز الجرح بما فرق الحاجة	٢٢	٢١	لا يؤثر الجرح المفتر
	ولا الاكتفاء بالجرح فقط			فمن ثبتت عدالة

العدد	الموضوع	الصفحة	العدد	الموضوع	الصفحة
٢٢	لا يحل الاخذ بقول كل جارج	٣٠	٣٢	كلام الساجي في العزل والخلاف	٣٩
٢٣	نقنت بعض النقاد في جرح بعض اهل البلاد	٣١	٣٣	لا يصلح ان يقول عليه اصلاً من الطعن ما يضربه الطاعن نفسه لا غير	٤٠
٢٤	اربعض المذاهب خاصة اقسام المتكلمين والزواة	٣٢	٣٤	من اُبغض الرجل لأنه من بني فلان فهو متعصب مردود الشهادة	٤١
٢٥	مراتب التعديل والفاظه	٣٤	٣٥	الجرح لا شقام والتشفي من تلبيس ابليس	٤٢
٢٦	الفاظ الجرح ومرتبة	٣٥	٣٦	تسامع ابن حجر في نقد الرجال	٤٣
٢٧	كلمة في كتاب الجرح والتعديل للعلاء الكوثري	٣٦	٣٧	كتمان ابن حجر كذب قول معمر بن شبيب في توالي التأسيس واعترافه في لسان الميزان	٤٤
٢٨	كلام العقيلي في ساد اتنا لفساد معتقدا وكلام ابن عدي لتعصبه المذهبي	٣٧	٣٨	ومن هذا القبيل اخراج البيهقي وابي نعيم الاسيهااني عن بعض الكذابين طبقات المجر وحين	٤٥
٢٩	ابراهيم بن محمد شيخ النفا منيع في الحديث ولكن ابن عدي لم يقدح عليه	٣٨	٣٩	تسهيل المقدمة : قوله اما بعد يرحمك الله الخ	٤٦
٣٠	منزلة سائر كتب البخاري ليس كمرتبة صحيحه	٣٩	٤٠	قوله الا ان جملة ذلك الخ	٤٧
٣١	منزلة كتب ابن حبان في الرجال	٤٠	٤١	قوله ثم انا ان شاء الله الخ	٤٨

العدد	الموضوع	الصفحة	العدد	الموضوع	الصفحة
٤٣	اقسام المعنى الزائد الذي يكرر الحديث لأجله .	٤٦	٥٦	الجواب عن رواية بعض الرواة من هؤلاء الضعفاء المتروكين	٦٤
٤٤	قوله فاما القسم الاول	٤٩	٥٢	القاعدة الثالثة	٦٥
٤٥	قوله فاما ما كان منها الخ	٥١	٥٨	فعل كثير من الفقهاء في رواية الضعفاء والاحتجاج بها في الاحكام فيموج جدا	٦٥
٤٦	قوله وبعد يرحمك الله الى قوله احد الكاذبين	٥٤	٥٩	القاعدة الرابعة	٦٦
٤٧	باب وجوب الرواية عن	٥٥	٦٠	ذكر الجارحين والمجروحين ووجه المرح	٦٧
٤٨	الشفقة وترك الكذابين	٥٦	٦١	عبد الله بن المسر الدائمي	٦٨
٤٩	باب تقليط الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم	٥٦	٦٢	عمرو بن خالد	٦٨
٥٠	باب النهي عن الحديث بكل ما سمع	٥٧	٦٣	عبد القدوس الشامي	٦٩
٥١	باب النفي عن الرواية من الضعفاء والاحتياط في تحملها .	٥٧	٦٤	محمد بن سعيد المصلوب	٦٩
٥٢	باب في ان الاسناد من الدين	٥٩	٦٥	خياط بن ابراهيم	٦٩
٥٣	جرح الرواة من النصيحة في الدين .	٦٣	٦٦	سليمان بن عمرو	٦٩
٥٤	القاعدة الاولى	٦٣	٦٧	عبد الله بن محرز	٧٠
٥٥	شروط اجازة المرح و قوله	٦٣	٦٨	يحيى بن ابى ائينة	٧٠
	القاعدة الثانية	٦٣	٦٩	الجراح ابن المنهال	٧٠
		٦٣	٧٠	عباد بن كثير	٧٢

العدد	الموضوع	٩٢	٩٣	الموضوع	الصفحة
٧١	حسين بن عبد الله بن ضمرة	٧٣	٨٦	الحارث بن حصيرة الأزدي الكوفي	٨٥
٧٢	عمرو بن عبيد	=	٨٧	ابو أمية عبد الكريم	=
٧٣	عمرو بن ثابت	٧٦	٨٨	ابو داود الأعشى	٨٦
٧٤	القول بغير علم اقيم من	=	٨٩	صالح بن بشير المزي القاص	٨٧
	السكوت		٩٠	ابو شيبة قاضي واسط	٨٧
٧٥	شمر بن حوشب	٧٧	٩١	الحسن بن حمارة	٨٨
٧٦	توثيق الأئمة السلف	=	٩٢	خالد بن مخلد	٨٩
	شمر بن حوشب		٩٣	زياد بن ميمون	=
٧٧	وجه ضعف الصوفية	٧٨	٩٤	التوضيح	٩٢
	في الرواية		٩٥	مهدى بن هلال	٩٣
٧٨	غالب بن عبيد الله	٧٩	٩٦	ابان بن أبي عياش	=
٧٩	هشام بن زياد	=	٩٧	اسماعيل بن عياش	٩٤
٨٠	روح بن عفيف	٨٠	٩٨	تغديل الأئمة اسفيل بن عياش	٩٥
٨١	بقية	=	٩٩	المعلّى بن عرفان	٩٦
٨٢	الحارث الأعور البغدادي	٨٢	١٠٠	شعبة الذي يروى عنه ابن	=
٨٣	المغيرة بن سعيد ابو	=		أبي ذئب	
	عبد الرحيم		١٠١	محمد بن عبد الرحمن	=
٨٤	شقيق الفسي الكوفي	٨٣	١٠٢	صالح مولى التوأمة	=
	ابو عبيد القاص		١٠٣	ابو الحويرث	=
٨٥	جابر بن يزيد الجعفي	=	١٠٤	تنبيه وإيقاظ	٩٧

العدد	الموضوع	الصفحة	العدد	الموضوع	الصفحة
١٠٤	باب صحة الاحتجاج بالمعنع	٩٨	٩٨	جرام بن عثمان الأنصاري المدني	
١٠٥	القول الفاسد المطروح	=	=	شرحيل بن سعد	
١٠٦	بيان وجه فساد ذلك القول	=	=	فرقد بن يعقوب	
	وذكر القول الراجح	=	=	محمد بن عبد الله بن عبيد الله	
١٠٧	ذكر دليل المعاصر ثم رده	٩٩	٩٩	يعقوب بن عطاء	
=	دليل المعاصر	=	=	حكيم بن جبير	
١٠٨	رد دليل المعاصر	=	=	عبد الأعلى	
١٠٩	ذكر الروايات التي وردت	=	=	موسى بن دينار	
	مرسلاً ومتصلاً	=	=	موسى بن دهقان	
=	الأولى	=	=	عيسى بن أبي عيسى المدني	
=	الثانية	=	=	عبيدة بن معتب	
=	الثالثة	=	=	السري بن اسماعيل	
١١٠	الرابعة	=	=	محمد بن سالم	
=	ايراد الاشكال على قول	١٠٠	١٠٠	قوله واشباه ما ذكرنا من	
	المعاصر			كلام أهل العلم	
١١١	مخالفة قول المعاصر عن الجمهور	١٠٢	١٠٢	بحث المعنعن	
=	لا تقبل رواية المعنعن المدلس	=	=	تقريب المعنعن ومثاله	
	من غير ثبوت السماع	=	=	حكم المعنعن	
١١٢	ذكر المثال الإلزامي	=	=	حكم المثنى ونحوه	
=	خبر المعنعن الغير المدلس حجة	١٠٣	١٠٣	الفرق بين المثل الحق والمدلس	
	عند الجمهور				

الصفحة	الموضوع	العدد
١١٣	ذكر الامثلة التي تدل على إمكان اللقاء كان	١٠٥
١١٤	تلخيص ما قال الامام المسلم في الحديث المعنع	١٠٦
=	اختلاف العلماء في شرائط اتصال المعنع وقبوله	١٠٧
١١٥	محاكمة ابن حجر بين مسلم والبخاري وغيره	١٠٨
١١٦	محاكمة الامام النووي بين مسلم والبخاري وغيره	١٠٩
=	محاكمة الشيخ العثا في صاحب فتح الملهم	١١٠
١١٧	الجواب عن اشكال الحافظ ابن حجر	١١١
١١٨	الجواب عن اشكال صاحب فتح المغيث	١١٢
=	الجواب عن اشكال الامام النووي	١١٣
١١٩	جملة ما في صحيح مسلم من الاحاديث	١١٤
=	عدد المراسل في صحيح مسلم	١١٥
=	عدد المنقطع في صحيح مسلم	١١٦
١٢٠	عدد العاقيات في صحيح مسلم	١١٧
=	شرح صحيح مسلم ومختصراته	١١٨

بُشْرَى لَكُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ

اخواني الطلبة! وفقكم الله واياي

للخير كله، ما قدم لكم التوفيق في ما قال ابو داود

ان شاء الله تعالى

مقدمة الطبع الأول

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَعَلَى آلِهِ
وَأَزْوَاجِهِ وَوَرَثَتِهِ وَاتَّبَاعِهِ الْمُحْسِنِينَ

أما بعد فحين دراستي الكتاب الثالث بعد
كتاب الله في الأرض مَحْيَرُ الْأَمَامِ الْهَامِ مُسْلِمِينَ
الْحَقَّاجِ الْقَشِيرِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي سَنَةِ ١٤٠٠ بِالمدرسة
الْعَرَبِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ (صَانِئُهَا اللَّهُ وَسَلَّمُ مَوْشَاهَا عَنْ
كُلِّ كَرْبٍ وَفِتْنٍ) عِنْدَ الشَّيْخِ الْحَاجِّ الْمُحْتَرَمِ مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ
أَدْرِيسِ الْمِيرْتِي أَسَاطِذِ الْحَدِيثِ وَمُدِيرِ الْمَجْلَةِ "الْبَيْتَات"
أَمْرُ الشَّيْخِ شُرَكَاءِ الدَّرْسِ أَنْ يَجْمَعُوا الضُّعَفَاءَ الَّذِينَ أوردَهُمُ
الْأَمَامُ مُسْلِمٌ فِي مَقْدَمَةِ مَحْيَرِهِ مَعَ ذِكْرِ جَارِحِهِمْ وَبَيَانِ وَجْهِهِ
الْجَرَحِ فِي ثَلَاثَةِ أَعْمَدَةٍ بِحَيْثُ يَشْتَمِلُ الْأَوَّلُ عَلَى الْمَجْرُوحِينَ
وَالثَّانِي عَلَى الْجَارِحِينَ وَالثَّلَاثُ عَلَى وَجْهِ الْجَرَحِ - فَاُمْتَلَتْ
الْأَمْرَ وَاخْذَتْ فِي التَّرْتِيبِ كَمَا أَمَرْتُ وَجَعَلْتُ قَدَوْتِي
فِي هَذَا الثَّانِي شَرْحَ الْأَمَامِ النَّوَوِيِّ قُدْسَ سِرِّهِ وَفَتَحَ الْمَلْهَمُ

شرح صحيح مسلم للعلامة العثمانى (نور الله مرقى) فجمع عندى شئ يصلح
 للتقديم عند الشيخ حفظه الله، ثم قدمته فى خدمته فنظر اليه
 نظرة عابرسبيل وقال هكذا أردت ومن سماع هذه الكلمة سررت
 جداً وأردت ان اضيف اليه شيئاً من المصطلحات الضرورية من
 علم الحج والتعديل من ماخذ قوية واقدمه فى خدمة الشيوخ
 عامة وبملاحظة شيخى العلامة البينورى ادام الله فيوضه
 خاصة، فان متوبوه فتفحة من نفحاتهم القدسية وإلا فمتى
 ومن الشيطان فلنترقته ثم لننسفته فى اليمى نساء.
 ولكن بعد ما اتفق الشيخان على صحته وكونه نافعا للطلاب
 همت على طبعه ونشره مع عدم موافقة الظروف لطباعته، ولعل الله
 يحدث بعد ذلك امراً.

مجلد انوار البديع خشانى (الوردى)

سنة ١٣٩٥هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الطَّبْعِ الثَّانِي

الحمد لله الذي بعث في الامة رسولا منهم يتلو عليهم
آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من
قبل لفي ضلال مبين.

فاشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان سيدنا
ومولانا محمدا عبده ورسوله الذي بلغ الرسالة وادى الامانة
ونصح الامة، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله واصحابه
ومن تبعهم باحسان الى يوم القيامة.

اما بعد : فقد كتبت في سنة ١٣٦٠ هـ بحثا عن الرجال الفضلاء
الذين جرى ذكركم في مقدمة صحيح الامام مسلم مع جاريهم
ووجوه الجرح ، وكان مرتبا في ثلاثة جداول ، جدول في اسماء
المجروحين و جدول في اسماء جاريهم و جدول في وجوه الجرح
وافادني هذا المنهج السهل الموجز استاذي المحترم فضيلة الشيخ
مولانا محمد ادریس الانصاری حفظه الله استاذ الحديث الشريف
بجامعة العلوم الاسلامية علامة بنوری تاون کراچی
ورئيس وفاق المدارس العربية باکستان ، وذلك حين
تدريسه صحيح الامام مسلم بصفة السنة النبوية ، ومعلوم
على كل احد ان اسلوب الشخ في تدريسه ممتع جدا يجلب
قلوب المستفيضين ويشوق عندهم

ثقة ائمت الىه شيئا من مصطلحات الجرح والتعديل
تقدمة لهذا البحث ورجاء لنفع الطلاب، وبعد الانتهاء قدّمت
لسيّدي ومرشدي علامة العصر المحدث الكبير الشيخ محمد يوسف البنوري
(رحمه الله رحمة واسعة) طلباً لاصلاح ما فيه من الاخطاء والزلات
فتمّاه (الشرح والتفصيل في الجرح والتعديل) وكتب عليه ما يلي أبداً
لرأيه الشريف :

رأى المحدث الكبير علامة العصر السيّد محمد يوسف البنوري قدّس سرّه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد وقفت على هذه الرسالة النفيسة "الشرح والتفصيل
في الجرح والتعديل" للبحث عن رجال الحديث الضعفاء
الذين جرى ذكركم في مقدمة الامام مسلم لصحيحه
مع اضافات مفيدة معتمدة من اصول الجرح والتعديل
التي جمعها اخونا المولوي محمد انور البديخشافي ببارك الله
في علمه وحياته) متخرج المدرسة العربية الاسلامية
والاستاذ بها من مهمات كتب الفقه فوجدتها في غاية الجودة.
اسأل الله أن ينفع بها كما نفع باصلها وهو ولي التوفيق
والهداية.

كتبه محمد يوسف البنوري

٤ ربيع الاول ١٣٩٥ هـ

وكما قدّمته بعد ذلك لفضيلة الاستاذ مولانا محمد ادریس
الانصاري حفظه الله تعالى لينظر فيما امرني بجمعه وترتيبه
اصدقت امر كذبت، فظهر رأيه الشريف وكتب ما يلي :

تقريظ الاستاذ المحقق مولانا محمد ادریس الانصاري حفظه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان من فضل الله على ومن سعادتى ان فوض الى تدريس
صحیح مسلم في الحديث النبوی الشريف منذ احوام بالمدرسة
العربية الاسلامية . وان من اسلوبي في تدريس مقدمة صحیح
مسلم في اول العام الدراسي اني ارشد الطلبة الى اعداد قائمة
الرواة المجروحين الذين وردت اسماءهم في المقدمة مع ذكر
من جرحهم من اثمة النقد واسباب الجرح مفصلة حتى يسئل
عليهم حفظ اسماءهم وضبطها ويساعدكم عند الاختبار فيقوم
المجدون من الطلبة باعداد قائمة الرواة المجروحين على
مناهجهم الخاصة وكان من بين هؤلاء المجدين اخي في الله المولوي
محمد انور البدخثاني فقد قام بوضع هذه القائمة على احسن
ترتيب مع اضافات مفيدة مهتة من اصول الجرح والتعديل من
شرح صحيح مسلم للامام العمام النوروي وشرح شيخنا العلامة شبير احمد
العثماني قدس الله ستره فتح الملهم وغيرها من معات كتب الجرح
والتعديل .

وزادني سرورا عندما سمعت انه يريد طبع هذه الرسالة وقد

سماها «الشرح والتفصيل في المرح والتعديل» فراجعتها ثانياً بكل امعان
فوجدتها مليئة لطلبة الحديث، واسأل الله سبحانه ان يتقبلها
منه ويرزق لها القبول وان ينفع بها اساتذة الحديث وطلابه
بعثته وكرمه انه سميع مجيب ۞

العبد الفقير الى الله الغني

محمد ادریس غفر الله له ولشأنه الأعلام

٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٩٥ هـ

ولما رأيت اتفاق الشيخين على كون البحث نافعا لطلاب
الحديث الشريف فرحت جدا وارادت طبعه ونشره فقام بطبعه
فضيلة الشيخ عبد القادر البخاري ثم المديني حفظه الله ووزعه
بمئات اهل العلم، وكانت الفترة بين الجمع والنشر حوالي خمس سنوات
(١٣٩٥ هـ) ولما رأي الاستاذ المحترم (مولانا محمد ادریس) نفعه من
ناحية ورغبة طلبة الحديث الشريف من ناحية اخرى امرني
بنشر مرة ثانية مع اضافة تسهيل بحث المعنعن على الاقل
فبادرت للامثال وبدأت في تسهيل المقدمة (مقدمة صحيح مسلم)
كلها بمبارة سهلة واضحة (حسب الاستطاعة) راعيا حل المشكلات
العلمية على ضوء ما قاله الشراح الثلاثة، الامام النووي والعلامة
السنوسي والعلامة العثاني (طيب الله ثراهم) في شروحه، و
بعد الفراغ عن تسويده قدّمته للاستاذ الانصاري حفظه الله
فبعد ان طالعها خصومنا بحث المعنعن الذي اكدني لتسهيله

وتلخيصه مراراً قال ما حاصله : ان في نشره نفعاً للطلاب الذين
 فاجتمعت لطبعه ونشر مرة ثانية بعد تبديل الترتيب السابق
 وتقديم بعض المباحث وتأخير أخرى فجاء كما ترى ولا انكر
 المقولة المشهورة (من صنف قد استعذب) ومع ذلك الرجاء
 من الدارسين الكرام النظر بين الاصلاح والانصاف لا الانتقاد
 والاعتساف. اللهم يترامورنا كلها في الدارين واجعلنا
 من الذين يحاسبون حساباً يسيراً ثم ينقلبون الى اهلهم مسرورين
 آمين

محمد انور البديخشاني (الوردوبي)

محرم الحرام سنة ١٤٠٣ هـ

علم الجرح والتعديل

هو علم يبحث فيه عن جرح الرّواة وتعديلهم بالفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الالفاظ وهذا العلم من فروع علم رجال الاحاديث ولم يذكره احد من اصحاب الموضوعات مع انه فرع عظيم والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كثير من من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وجوز ذلك تورعاً وعوناً للشرعية لا طعناً على الناس وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرّواة والتثبت في امر الدين اولى من التثبت في الحقوق والاموال فلهذا افترضوا الكلام على نفوسهم على ذلك. (مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن ابى حاتم ص ١)

ثبوت الجرح والتعديل بالكتاب والسنة

قال الله تبارك وتعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن لَّصِيبُ أَقْوَامٍ بِهِ أَلَا يَفْقَهُوا عَلٰى مَا فَعَلْتُمْ بِنَدِيمٍ ۝

وقال جل ثناؤه مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ .

وقال جل ذكره وَأَشْهَدُ وَأَذُو عَدْلٍ مِّنْكُمْ -

وقال تعالى ذكره وَقَوْفٌ كَلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِمْ -

وعن عائشة رضي الله عنها قالت امرنا رسول الله صلى الله

عليه وسلم ان ننزل الناس منازلهم . (مسلم مك ج ١)

وعن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

سيكون في اخرا متي اناسك يحدثونكم بما لم تسمعوا انتم

ولا ابا شكرفا ياكم واياهم . (مسلم مك ج ١)

قال النبي صلى الله عليه وسلم في التعديل ان عبد الله

رجل صالح وفي الجرح بئس اخو العشيرة وقال متى ترعون عن

ذكر الفاجر هتكوه يحذره الناس .

تدري بالراوي

البخاري مك ج ٢

)

تباح الغيبة في ستة مقامات

ذكر النووي في رياض الصالحين والغزالي في

احياء علوم الدين وغيرها في غيرها ان غيبة الرجل

حيًا وميتًا تباح لغرض شرعي لا يمكن الوصول اليه الا بها

وهي ستة الاول التظلم فيجوز للمظلوم ان يتظلم

الى السلطان والقاضي وغيرها مستن له ولاية او قدرة

على انصافه من مظلومه فيقول فلان ظلمني كذا .

الثاني الاستعانة على تغيير المنكر واردة العاصي

الى الصواب فيقول لمن يرجو امته ازالة المنكر فلان يفعل كذا
 فازجره الثالث ، الاستفتاء فيقول للمفق ظلمني ابي بكذا فلما
 سبيل الخلاص منه ؟ الرابع ، تحذير المؤمنين عن الشر و
 نصيحتهم ومن هذا الباب المشاورة في مصاهرة انسان او مشاركة
 او ايداعه او معاملته او غير ذلك ومنه جرح الشهود عند القاضي
 وجرح رواة الحديث وهو جائز بالاجماع بل واجب للحاجة ومنه ما
 اذا رأى متفقاً يتردد الى مبتدع او فاسق يأخذ عنه العلم
 وخاف ان يتضرر المتفقه بذلك فينصحه ببيان حاله بشرط
 ان يقصد النصح ولا يحمله على ذلك الحسد والاحتقار.

الخامس ، ان يكون مجاهراً بفسقه او بدعته فيجوز ذكره
 بما يجاهر به من العيوب دون غيره .

السادس ، التعريف كان يكون الرجل معروفاً بومس يدل على
 عيب كالاعمش والاعرج والاصم والاعمور والاحول وغيرهما فهذه
 ستة ابواب ويلحق بها ما يانظرها ويشابهها ودلائلها في كتب
 الحديث مشهورة وفي كتب الفقه مسطورة . (الرفع والتكيل للشيخ الكنوي)

كيف بدء الجرح والتعديل ؟

- ولا شك ان مرتبة السنة النبوية في الحجية تلي مرتبة
 الكتاب الكريم اذ هي مفتحة لنصوصه ومبينة لمناهج تفسير
 عامه وتقييد مطلقه وتوضيح مشكله وتعيين مبهمه وتعليل

محكمة واتباعه واجب كالكتاب ينطق الكتاب وَمَا أَشْكُرُ الرَّسُولَ
 فَخُذُوا وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأْتُوا وَقَدَحَرَمَ السُّلَمُونَ فِي عَصْرِ
 النُّبُوَّةِ عَلَى حِفْظِهَا فِي مَدَوْرِهِمْ وَنَشْرِهَا فِي مَجْتَمَعَاتِهِمْ وَرَوَايَتِهَا
 عِنْدَ الْحُكْمِ عَلَى النُّوَازِلِ وَاحِدَاتِهِمْ وَكَذَلِكَ فِي عَصْرِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ
 وَكِبَارِ التَّابِعِينَ وَكَانَ يَرْوِيهَا الْفُقَهَاءُ وَالْقَضَاةُ وَالْمُعَلِّمُونَ وَلَمْ يَتَدَوَّنْ
 فِي الْكُتُبِ تَدْوِينًا خَاصًّا لِعَدَمِ شُيُوعِ الْكِتَابَةِ حِينَئِذٍ وَلِعَدَمِ
 الدَّوَاعِي لِلتَّدْوِينِ بَلْ كَانَتْ مَحْفُوظَةً فِي مَدَوْرِ الْعَدُولِ الْأَمْنَاءِ وَمَعَ
 ذَلِكَ فَقَدْ كَانَ لِبَعْضِ الْعَصَابَةِ مَكْتُوبَاتٌ قَدْ كَتَبُوهَا فِي عَهْدِ النُّبُوَّةِ
 لِحِفْظِ الْحَدِيثِ وَالرَّاجِعَةِ إِلَيْهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ كَالْعَصَادِقَةِ لِعَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَامِسِ وَكَانَ لَكِبَارِ التَّابِعِينَ رِحَالٌ إِلَى بَعْضِ الْأَمْصَارِ
 لَطَلِبِ الْخَبَرِ وَسَمَاعِهِ مَقَامًا مَعَ أَوْفَرِ بَرَايَةٍ وَمَضَتْ الْمِائَةُ الْأُولَى
 وَكُلُّ رُؤَاةِ السُّنَنِ أَمَّا صَحَابِي عَدْلٍ ضَابِطُ الْأَمَاكِنِ مِنَ الْقَلِيلِ
 الَّذِي يَقَعُ مِنَ الْخَطَا وَالنِّيَانِ وَأَمَّا تَابِعِي عَكْبَرُ ثِقَةٍ يَتَجَرَّى الْعَدْلُ
 وَيَتَشَدَّدُ فِي الرُّوَايَةِ الْأَمَاكِنِ مِنَ الْيَسِيرِ الَّذِي يَقَعُ لِبَعْضِهِمْ مِنَ
 الْأَوْهَامِ وَالْخَطَا وَمَعَ ذَلِكَ فَتَكَلَّمَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ
 وَابْنُ مَالِكٍ وَالسَّيِّدَةُ حَائِشَةُ وَتَكَلَّمَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ الشَّعْبِيُّ
 وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَابْنُ سِيرِينَ وَغَيْرُهُمْ وَلَمَّا كَانَ أَوَّلُ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ
 وَعُمَرُ وَأَسْطُ التَّابِعِينَ وَجَدَ مِنَ الرُّوَاةِ مَنْ يَرْفَعُ الرِّسْلَ
 وَالْمَنْقَطِعَ وَمِنْ كَثَرِ خَطَاةٍ وَازْدَادَ ذَلِكَ فِي عَصْرِ مَغَارِ التَّابِعِينَ
 بَعْدَ الْخَمْسِينَ وَالْمِائَةِ فِيهَا كَانَ كِبَارُ اتِّبَاعِ التَّابِعِينَ وَظَهَرَتِ الْفِرْقُ
 السِّيَاسِيَّةُ وَانْتَشَرَ الْكُذْبُ وَالْعَصْبِيَّةُ وَزَاخَتِ الثَّقَافَاتُ

الاعجمية المعارف الشرعية وظهر من يتعمد الكذب تزويجاً لبدعته
وانتصاراً لمذهبه فاضطر العلماء الجهابذة من علماء الجرح
والتعديل الى اتساع النظر والاجتهاد في التفتيش عن الرواة
ونقد الاسانيد فتكلم شعبة ومالك ومعر وهشام الدستواقي
ثم ابن المبارك وهيثم وابن عيينة ثم يحيى بن سعيد القطان
وتلامذته كعلي بن المديني ويحيى بن معين وتكلم من علماء
المائة الثالثة احمد بن حنبل وطبقته وتلاميذهم من
يعدم كالبخاري ومسلم وابي ذرعة وابي حاتم ثم تلاميذهم
كالترمذي والنسائي الى اخر عصر الرواية واخر المائة الثالثة
(تدريج الراوي ٢٠)

أول من جمع كلامه في الجرح والتعديل والذي تكلم بعده

الجرح والتعديل من اهتم ما يعنى به اهل الاثر و
قد ألف الحافظ فيه كتباً جماً ما بين مطول ومختصر وأول
من جمع كلامه في ذلك الحافظ يحيى بن سعيد القطان وقد تكلم
في ذلك من بعده تلامذته ثم يحيى بن معين وعلي بن المديني
واحمد بن حنبل وعمر بن علي الفلاس وتلاميذهم مثل ابني
ذرعة وابي حاتم والبخاري ومسلم وابي اسحق الجوزجاني
وتلاميذهم في ذلك من بعدهم مثل النسائي وابن خزيمة والترمذي
والدولابي والعقيلي وله مصنف مفيد في معرفة الضعفاء.

(مقدمة فتح الملهم ١١)

الْكِتَابُ الْمَوْلُفَةُ فِي هَذَا الْفَنِّ

ومن الكتب المولفة في ذلك كتاب أبي حاتم بن حبان
وكتاب أحمد بن عدي وهو اكمل الكتب في ذلك واجملها و
هو الكتاب الذي يدعى الكامل وكتاب أبي الفتح الأزدي و
كتاب أبي محمد بن أبي حاتم وكتاب الدارقطني في الضعفاء
وكتاب الحاكم فيهم وقد صنف أبو الفرج بن الجوزي كتاباً
كبيراً اختصره الذهبي وجعله ذيلين وجمع معظم ما فيهما
في ميزانه وقد عول الناس عليه مع أنه تبع ابن عدي في
إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة ولكنه التزم أن لا يذكر
أحداً من الصوابية ولا الأئمة المتبوعين -

قال في الميزان وما كان في كتاب البخاري وابن عدي و
غيرهما من الصوابية فأنى سقط لهم لجلالة الصوابية ولا أذكرهم
في هذا المصنف إذا كان الضعف أنما جاء من جهة الرواية إليهم
وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً
لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس وقد ذيل عليه الحافظ
زين الدين العراقي في مجلد وقد التقط منه الحافظ ابن حجر
من ليس في «تهذيب الكمال» وضم إليه ما فاتته من الرواة و
تراجم مستقلة في كتابه المسمى «لسان الميزان» وله كتابان
آخران وهما «تقويم اللسان» و«تحرير الميزان» وللعماد
بن كثير «التكميل» في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل
زمين «تهذيب المزني» و«ميزان الذهبي» مع زيادات وتغييرات
وهو أنفع شيء للمحدث والفقهاء التالي لآثره (تمت فتح اللهم)

لا يجوز المجرم بما فوق الحاجة ولا الاكتفاء به فمن يوجد فيه التعديل ايضاً

- ولما كان المجرم امرًا صعبًا فإن فيه حقًا لله مع حق الأذى و
ربما يورث مع قطع النظر عن الضرر في الأخرى ضررًا في الدنيا
• من المناقرة والمقت بين الناس وإنما جاز للضرورة الشرعية
حكموا بأنه لا يجوز المجرم بما فوق الحاجة ولا الاكتفاء على نقل
المجرم فقط فمن وجد فيه المجرم والتعديل كلاهما من التقاد ولا
جرم من لا يحتاج الى جرحه ومنعوا من جرح العلماء الذين لا يحتاج
اليهم في رواية الاحاديث بلا ضرورة شرعية.

قال السخاوي في فتح المغيث - بشرم الفية الحديث - لا يجوز
التجريح بشيئين اذا حصل بواحد - وقال الذهبي في ميزان الاعتدال
كذلك من تكلم فيه من المتأخرين لا اورد منهم في هذا الكتاب
الا من قد تبين ضعفه واتضح امره في الضميمة في زماننا على الرواة
• بل على المحدثين والمفيدة والذين عرف عد التهم وصدقهم في
ضبط اسماء السامعين ثم من المعلوم انه لا يد من صون الراوي
• وستره - فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس تلك ما يؤيد
وقال السيوطي في رسالته - الدوران الفلكي على ابن الكوكبي -
• عند ذكر وجوه طعنه على معاصره السخاوي -

• الثالث انه ألف تاريخاً مملوءاً بغيبة المسلمين ورمى فيه
• محلماء الدين بأشياء أكثرها مما يكذب فيه فأنفت المقالة
• التي سبقتها - السكاوي في تاريخ السخاوي - ونزعت فيها اعراض
• الناس وهدمت ما بناه في تاريخه الى الاساس الزخم والتكيل

وقال الذهبي في ميزانه . في ترجمة امان بن يزيد العطار
 قد اورد في ايضا العلامة ابن الجوزي في الضعفاء ولعريذ كوفي
 اقوال من وثقه وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ولا يسهكت
 عن التوثيق «

لا يقبل الجرح من غير العلم بأسبابه

وقال الشَّاح السُّبكي « من لا يكون عالماً بالاسباب لا يقبل منه
 جرح ولا تعديل لا بالاطلاق ولا بالتقييد ومثل هذا منقول عن البيهقي
 بن جماعة ايضا قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبته « ان مصدر الجرح
 من غير عارف بأسبابه لم يعتبر به » وقال ايضا تقبل التزكية من
 عارف بأسبابها لا من غير عارف وينبغي ان لا يقبل الجرح الا من
 عدل متيقظ . (الرفع والتكميل ص ٥٠٣)

القائل بأن ابا حنيفة ضعيف في الحديث متعصب

وفي فتح الرحموت « شرح مسلم الثبوت لا يهد للمزكي ان يكون
 مدلاً وعارفاً بأسباب الجرح والتعديل وان يكون منصفاً ناصحاً لان
 يكون متعصباً ومعجباً بنفسه فانه لا اعتداد بقول المتعصب كما
 قدح الدار قطني في الامام ابي حنيفة بانه ضعيف في الحديث بواقي
 شناعة فوق هذا فانه اماماً ودم تقى تقى خائف من الله وله كرامات
 شهيرة فبما في شيء يتطرق اليه الضعف ؟ فتارة يقولون انه كان
 مشغلاً بالفقه أنظر بالانصاف اي قبح فيما قالوا ؟ بل الفقيه اولى
 بان يوخذ الحديث منه وتارة يقولون انه لم يلاق ائمة الحديث
 له هو بهر الذين الحموي الدوشي المتوفى سنة ٤٢٣هـ

انما اخذ ما اخذ من حقاد. وهذا ايضا باطل فإنته روى عن كثير
من الاثمة كالامام محمد الباقر والاعمش وغيرهما مع ان حاداً
كان وعاء العلم فالأخذ عنه اغناء عن الأخذ من غيره وهذا ايضا
آية على ورعه وكمال تقواه وعلمه فإنته لم يكثر الرواية احتياطاً واقتداءً باكابر
الصحابة الذين يخافون من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتارة يقولون انه كان
من اصحاب القياس والرأى وكان لا يعمل بالحديث حتى وضع ابو
بكر بن ابي شيبة في كتابه باباً للرد عليه وترجمه بباب الرد على
ابن حنيفة. وهذا ايضا من التعصب كيف وقد قيل المراسل؟ و
قال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبالرأس والعين و
ما جاء عن اصحابه فلا تركه، ولم يخص بالقياس علم غير
الواحد فضلاً عن عام الكتاب ولم يعمل بالاخالة والمصالح المرسلة
والعجب انهم طعنوا في هذا الامام مع قبولهم الامام الشافعي.
وقد قال في اقوال الصحابة « وكيف التمسك بقول من لو كنت
في عصره لحاجته؟ » ورد المراسيل ونخص علم الكتاب بالقياس
وعمل بالاخالة وهل هذا الا بجهتان من جهتين الصحابين والعق
ات الاقوال التي صدرت عنهم في حق هذا الامام المهام كلها صدرت
من التعصب لا يستحق ان يلتفت اليها ولا ينطفي نور الله بافواههم
فاحفظ.

وفي « تنوير الصحيفة بمناقب الامام ابي حنيفة » لا تفتقر
بكلام الخطيب فان عند العصبة الزائدة على جماعة من العلماء
كابي حنيفة واحمد وبعض اصحابه وتعامل عليهم بكل وجوه
وصنف فيه بعضهم الشتم المصيب في كبد الخطيب « واما
ابن الجوزي فقد تابع الخطيب وقد عجب سبطه منه حيث قال

في مرآة الزمان وليس العجب من الخطيب فائز طعن في جماعة
من العلماء وانما العجب من المجد كيف سلك اسلوبه وجاء
بها هو اعظم.. (الرفع والتكميل ص ٤)

لا اعتداد بجرح النسائي والخطيب بعد توثيق ابن المديني

يقول الشيخ الكنوي في تقديم التعديل على الجرح المفسر
بوجود عارضة تقتضي ذلك، ولهذا لم يقبل جرح بعضهم في
الامام ابي حنيفة وشيخه حماد بن ابي سليمان وصاحبيه محمد
وابي يوسف وغيرهم من اهل الكوفة بانهم كانوا من المرجئة
ولم يقبل جرح النسائي في ابي حنيفة وهو ممن له تعنت وتشدد
في جرح الرجال ولم يقبل جرح الخطيب البغدادي فيه وفي متبقيه
بعد قول ابن حجر في الخيرات الحسان، نقل عن ابن عبد البر
رأس علماء الشأن الذين رووا عن ابي حنيفة وثقوه واشتوا عليه
اكثر من الذين تكلموا فيه والذين تكلموا فيه من اهل الحديث
اكثر ما عابوا عليه الاغراق في القياس والزئ وقد مر ان ذلك
ليس بعيب.

وقال الامام علي بن المديني « ابو حنيفة روى عنه الثوري
وابن المبارك وحماد بن زيد وهشام ووكيع وعباد بن العوام
وجعفر بن عون وهو ثقة لا بأس به وكان شعبة حسن الرأي
فيه » وقال يحيى بن معين « اصحابنا يفرطون في ابي حنيفة
فاصحابه » فقل ان كان يكذب ؟ قال لا.

(الرفع والتكميل ص ٤)

لا يقبل الجرحُ المفسّر في حق مَنْ غلبت طاعته على معاصيه

- قال السّاجد السبكي في «طبقات الشافعية» : «قد عرفناك ان المجرح لا يقبل منه الجرح وإن فسرهُ في حق من غلبت طاعته على معاصيه وما دحوة على ذاقميه ومزكوه على جارحيه إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثله من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء وغير ذلك وحينئذ فلا يلتفت إلى كلام الثوري وغيره في أبي حنيفة» وابن أبي ذئب وغيره في مالك وابن معين في الشافعي والنسائي في أحمد بن صالح ونحوه ولو اطلقنا نقد الجرح لما سلمنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيدها الكون»
(الرفع والتكميل من ٣ و ٢١)

هل كان أبو حنيفة وأصحابه (رحمهم الله) من المرجئة؟

- كلاب قد يظن من لا علم له حين يراى في «ميزان الاعتدال» و«تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب» وغيرها من كتب الفن في حق كثير من الرواة الطعن بالارجاء عن ائمة النقد الاثبات حيث يقولون «رمى بالارجاء»، «او كان مرجئاً» او نحو ذلك من عباراتهم كونهم خارجين من اهل السنة والجماعة ما خلين في الفرق الضالة مجروحين بالبدعة الاعتقادية معدودين من الفرق المرجئة الضالة ومن ههنا طعن كثير منهم على الإمام أبي حنيفة وصاحبيه وشيوخه لوجود اطلاق الارجاء

عليهم في كتب من يعتمد على نقلهم ومنشأ ظنهم غفلتهم عن احد
 قسمي الارجاء وسرعة انتقال ذهنهم الى الارجاء الذي هو ضلال
 عند العلماء فقد قال محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في كتابه
 «الملل والنحل» عند ذكر فرق الفسالة ومن ذلك المرجئة والارجاء
 على معنيين احدهما التأخير كما في قوله تعالى قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ
 أي امهله والثاني اعطاهم الرجاء اما اطلاق اسم المرجئة على الجماعة
 بالمعنى الاول فصحيح فانهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والاعتقاد
 واما بالمعنى الثاني فظاهر فانهم كانوا يقولون لا يضر ولا ينفع مع
 الايمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة وقيل الارجاء تأخير
 حكم صاحبه الى يوم القيمة فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه
 من اهل الجنة والتأخر على هذا المرجئة والوحدانية فرقتان متقابلتان
 وقيل الارجاء تأخير على عن الدرجة الاولى الى الرابعة فعلى هذا المرجئة
 الشيعة متقابلتان والمرجئة اصناف اربعة مخرجته الخواص ومرجئة
 قدرته ومرجئة الجبرية والمرجئة الخالصة وبعد نقل هذا
 القول مع تفصيله يقول الشيخ الكنوزي والذي يجيب عنه على
 العالم المشتغل بكتب التواريخ واسماء الرجال ان الارجاء يطلق على
 قسمين احدهما الارجاء الذي هو ضلال وهو الذي مر ذكره انفاً
 ثانيهما الارجاء الذي ليس بضلال ولا يكون صاحبه عن اهل السنة
 والجماعة خارجاً وذكرنا ان المرجئة فرقتان مرجئة الضلالة ومرجئة
 اهل السنة والوحدانية وتلاميذته وشيوخه وغيرهم من الرواة الاثبات
 انما عدوا من مرجئة اهل السنة لا من مرجئة اهل الضلالة -

يقبل التعديل لمبهم لا الجرح المبهم

زبد في الجرح من بيان السبب بخلاف التعديل - قال الامام
 النووي في التقريب يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح
 المشهور ولا يقبل الجرح الامبين السبب قال سيوطي في دليل الاول
 لان اسبابه (اسباب التعديل) كثيرة فيثقل ويشق ذكرها لان ذلك
 يحوج المعدل الى ان يقول لم يفعل كذا ولم يرتكب كذا! فعل كذا او
 كذا فيعدد جميع ما يفسق بفعله او بتركه وذلك شاق جداً
 والناس مختلفون في اسباب الجرح فيطلق احدهم الجرح بناءً على
 ما اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الامر فلا بد من بيان سببه
 لنظر هل هو قاصح ام لا ؟

قال ابن الصلاح وهذا ظاهر مقرر في الفقه واصوله وذكر
 الخطيب انه مذهب الائمة من حفاظ الحديث كالشيخين وغيرهما.

حكم الجرح والتعديل لمبهمين التوقف

واما كتب الجرح والتعديل التي لا يذكرفيها سبب الجرح فانما
 وان لم نعتمدها في اثبات الجرح والحكم به ففائدتها التوقف فيمن
 جرحوه عن قبول حديثه لما اوقع عندنا ذلك من الريبة
 القوية فيهم فان بحثنا عن حاله وانزاحت عنه الريبة وحصلت
 الثقة به قبلنا حديثه كجماعة في الصحيحين بهذه المثابة
 كما تقدمت الإشارة اليه -

(مقدمة فتح الملهم ص ١٩٣ وص ١٩٣)

الواحد يكفي في الجرح والتعديل على الصحيح

والصحيح ان الجرح والتعديل يثبتان بواحد وقيل لابد من اثنين
كما في الشهادة وجه الصحيح انه كالمرتكب (وكذا الجرح) للراوى
ناقل عن غيره فهو من جملة الاخبار ولو كان اجتهاداً من قبل نفسه
فهو بمنزلة الحاكم في الحالتين لا يشترط العدد والفرق بينهما نيق
الامر في الشهادة لكونها في الحقوق الخاصة التي يمكن الترافع فيها
وهي محل الاغراض بخلاف الرواية فانها في شيء عام للناس غالباً لا
ترافع فيه ونحو قول ابن عبد السلام الغالب من المسلمين مهاينة
الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف شهادة الزور ولانه
قد ينفرد بالحديث واحد فلو لم تقبل لفاتت المصلحة بخلاف فوات
حق واحد على واحد في المحاكمات ولان بين الناس اجن و
عداوات تحملهم على شهادة الزور بخلاف الرواية -

(مقدمة فتح الملهم ص ١٤٣)

اَيُّ مَن الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ يُقَدَّمُ اِذَا اجْتَمَعَ فِي الرَّاوى ؟

اذا اجتمع في الراوى جرح وتعديل فان كانا مبهمين يقدم
التعديل كما قدمنا وان كان الجرح مفسراً والتعديل مبهماً قدم
الجرح هذا هو الاصح عند الفقهاء والاصوليين ونقله الخطيب
عن جمهور العلماء لان مع الجرح زيادة علم لم يطلع عليها
المعدل وان كان التعديل مفسراً ايضاً بان يقول المعدل عرفت
السبب الذي ذكره الجرح ولكنه تاب وحسنت حالته فانه

حينئذ يقدم التعديل كذا في «تدريب الراوي» بمعنى أنه -
(مقدمة اعلام السنن ص ٢٥)

لَا يُؤْثَرُ الْجَرْحُ الْمَفْسَرُ فِيمَنْ ثَبَّتَتْ عَدَالَتُهُ وَأَمَامَتُهُ عِنْدَ الْأُمَّةِ

من ثبتت عدالته واذا عنت الأمة لامامته لا يؤثر فيه
جرح ولو مفسراً، وكان حديثه صحيحاً لا حسناً فقط -

قال ابو جعفر بن جرير (الطبري) ولم يكن احد يدفع
عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتاويله وكثرة الروايات
للأثر وإنه كان عالماً بولاه وفي تفريظ جلة اصحاب ابن عباس اياه
ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الانسان وليستحق جواز الشهادة
ومن ثبتت عدالته لم تقبل فيه الجرح وما تسقط العدالة بالنظر
قلت فهذا عكرمة جرحه عدة من الأوائل ولكن لم يلتفت المحدثون
الى كلامهم لثبوت عدالته وامامته وعدوا حديثه من الصحاح -
وقال ابن جرير لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الروية
ثبت عليه ما ادعى به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بهذا الذي
للزمر ترك اكثر محدثي الامصار لانه ما منهم الا وقد نسبهم قوم
الى ما يرغب به عنه - (مقدمة اعلام السنن ص ٢٥)

لَا يَحِلُّ الْاِخْذُ بِقَوْلِ كُلِّ جَارِحٍ

لا يحل لك ان تأخذ بقول كل جريح في آق داو كان وان كان
ذلك الجرح من الاثمة او من مشاهير علماء الأمة فكثيراً
ما يوجد امرأ ما نعا من قبول جرحه وحينئذ يحكم بمرده

جرحه وله صور كثيرة لا تغفى على المهرة منها ؛ او يكون الجرح
نفسه مجروحاً فحينئذ لا يبادر الى قبول جرحه وكذا تعديله ما لم
يوافقه غيره كالازدي فإن في لسانه دهقاً وهو مسرف في الجرح
قال الذهبي في ترجمة ابان بن اسحاق المدني بعد ما نقل عن ابي
الفتح الازدي انّه متزول قلت لا يترك فقد وثقه احمد والعجلي
وابو الفتح يسرف في الجرح وله مصنف كبير الى الغاية في المجرحين
جرح خلقاً بنفسه لم يسبقه احد الى التكلّم فيه وهو متكلم فيه .
وقال الحافظ في تهذيب التهذيب « في ترجمة احمد بن
شبيب الحجلي البصري بعدما نقل عن الازدي فيه غير مرضي
قلت لم يلتفت احد الى هذا القول بل الازدي غير مرضي اهـ . وقال
ايضاً في « مقدمة الفتح » في ترجمة عكرمة مانعه اما الوجه الاول
فقول ابن عمر (فيه) لم يثبت عنه لانه من رواية ابي الخلف
الجزاري عن يحيى البكاء انه سمع ابن عمر يقول ذلك ويحيى البكاء
متزول الحديث . قال ابن حبان ومن المحال ان يجرح العدل
بكلامه المجروح اهـ - (مقدمة اعلام السنن ص ٣٧٠)

قد تعنتت بعض النقاد في جرح اهل بعض البلاد وبعض المذاهب خاصة

ومن النقاد من له تعنت في اهل بعض البلاد او بعض المذاهب
خاصة . دون الكل كالجوزجاني فان له تعنتاً في جرح الكوفيين
خاصة . قال الحافظ في تهذيب التهذيب « الجوزجاني لا عبرة
بجرحه على الكوفيين اهـ . وكالذهبي فانه لتقشفه وغاية ورعه
مسرف في جرح الصوفية والا شاعرة جداً . قال التاج السبكي

في طبقات الشافعية ~ هذا شيخنا الذهبي له علم وديانة وعندنا
على اهل السنة تحمل مفرد فلا يجوز ان يعتمد عليه وهو شيخنا
ومعلمنا غير ان الحق احق بالاتباع وقد وصل من التعصب المفرد
الى حد يستحي منه ام- وكالدارقطني وامثاله من متأخري اهل
الحديث فان لهم تعنتا في ابي حنيفة واصحابه كما لا يخفى
على من طالع كتبهم-

قال العلامة بحر العلوم في (فواتح الرحموت) لا بد للمزكي
ان يكون عدلاً عارفاً باسباب الجرح والتعديل وان يكون منصفاً
ناصباً لا ان يكون متعصباً ومعجباً بنفسه فانه لا اعتداد بقول
المتعصب كما قدح الدارقطني في الامام ابي حنيفة بانه ضعيف
في الحديث واي شناعة فوق هذا الى ان قال والحق ان الاقوال
التي صدرت عنهم في حق هذا الامام الهما مكلها صدرت من
التعصب لا يستحق ان يلتفت اليها ولا ينطفي نور الله باقواهم
فاحفظه وقال مؤلف تنوير الضعيفة لا تغتر بكلام الخطيب
فان عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كابي حنيفة
واحمد وبعض اصحابه وتحامل عليهم بكل وجه وصنف فيه
بعضهم السهم المصيب في كيد الخطيب واما ابن الجوزي
فقد تابع الخطيب ام- كذا في الرفع والتكميل-

(مقدمة اعلاء السنن ص ١٢)

اقسام المتكلمين في الرواة

واذا اجتمع في الراوي جرح مفسر وتعديل فالجرح المفسر
مقدم على التعديل عند الاكثر وقال بعض المحققين يقسم

التكلمون في الرواة الى ثلاثة اقسام قسم تكلموا في سائر الرواة
 كابن معين وابن حاتم وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك
 وشعبة وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عينية والشافعي
 ويقسمون من جهة اخرى الى ثلاثة اقسام ايضاً ١- قسم شدد في
 امر التعديل و ٢- قسم سهل فيه و ٣- قسم توسط في ذلك -

فالقسم الاول وهو المشدد قد افطر في التثبت في امر التعديل
 فلهمذا تراه يؤخذ الراوى بالغلطتين والثلاث فهذا اذا وثق
 راوياً فلا يتوقف في توثيقه واذا ضعف راوياً فتأَنَّ في امره وانظر
 هل وافقه غيره على ذلك فان لم يوافق ذلك الراوى احد من
 الجهابذة النقاد فهو ضعيف وان وافقه احد منهم كان موضعاً
 للنظر والبحث فقد قالوا لا يقبل الجرح الا مفسراً يريدون بذلك
 انه لا يكفي في ذلك قول مثل ابن معين مثلاً هو ضعيف من غير
 بيان سبب ضعفه فاذا وثق مثل هذا البخارى ونحوه وقع الاختلاف
 في هذا الراوى من جهة تصحيح حديثه او تضعيفه ومن ثم قال
 ارباب الاستقراء في هذا الفن لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن
 قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة يريد اثنان من
 طبقة واحدة ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك حديث
 الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه وكل طبقة من نقاد
 الرجال لا تخلو من مشدد ومتوسط فمن الاولى شعبة والثوري
 وشعبة اشد منه ومن الثانية يحيى القطان وابن مهدي و
 يحيى اشد منه ومن الثالثة ابن معين واحمد وابن معين اشد
 منه ومن الرابعة ابو حاتم والبخاري وابو حاتم اشد منه فراذا
 وثق ابن مهدي راوياً وضعفه ابن القطان فان النسائي لا يتركه

لما عرف من تشديد ابن القطان ومن نخا نحوه في النقد ومن
المتساهلين في النقد الترمذي والحاكم ومن المعتدلين فيه
الدارقطني وابن عدي فليتببه لذلك فإنه من المواضع
التي يخشى ان يغلب فيها الوهم على الفهم كذا قالوا -
(مقدمة فتح الملهم ص ١٤)

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ وَالْفَاظِلِ

فأعلى مراتب التعديل وارتفاعها عند المحدثين الوصف بما
دل على المبالغة او عبراً بفعل «كاوثق الناس» واضبط الناس»
واثبت الناس» او نحوه «كاليه المنتهلي في التثبت» ولا احد
اثبت منه» ومن مثل فلان» ولا اعرف له نظيراً» وفلان يسئل
عنه» والثانية التي تليها ما كرر فيه لفظ التوثيق كثقة ثقة»
وثقة ثبت» وثقة حجة» وثقة حافظ ثبت» حجة ثبت» حافظ
ثقة متقن» ونحوها كفلان لا يسئل عنه - والثالثة ما لم يتكرر
فيه ذلك كثقة، او متقن، او ثبت، او حجة، او عدل، او حافظ،
او ضابط، او كانه مصحف، او امام، والحجة اقوى من الثقة و
من قيل فيه ذلك فهو ممن يحتج بحديثه ويدخل في الصحاح
وان تفرد به. والرابعة: صدوق، او محله الصدق، او لا بأس به
عند غير ابن معين، او ليس به بأس عند غيره ايضاً، او متمسك،
او ثقة ان شاء الله، او مأمون، او خيار، او خيار الخلق، ونحوها
الخامسة «شيخ» ماثل الصدق ماهر «جيد الحديث» «حسن
الحديث» صدوق سمى الحفظ «صدوق يهر» صدوق له اوهام،
صدوق يخطئ. صدوق تغير باخرة» صدوق رمى بالتشيع او

الصحابة، ونحوهما، فلا يروى عنه الناس، «وسط متقارب الحديث ونحوها. السادسة. صالح الحديث، صدوق، انشاء الله، اجماع انه لا بأس به» ما اهلهم به بأساً، صويلح، مقبول، ليس يبعد من الصواب، يروى حديثه، يكتب حديثه ونحوها ومن قيل فيه هذه يكتب حديثه وينظر فيه لان هذه العبارة لا تشعر بالضبط فيعتبر حديثه بموافقة الضابطين كذا في تدريب الراوي. وعن يحيى بن معين اذا قلت لا بأس به فهو ثقة واذا قلت هو ضعيف فليس هو بثقة لا يكتب حديثه كذا في تدريب الراوي (مقدمة علماء السلف ص ١٩١)

الفاظ الجرح ومراتبه

واما الفاظ الجرح فادناها ما قرب من التعديل فاذا قالوا لثنين الحديث «كتب حديثه ونظر فيه اعتباراً» قال الدارقطني اذا قلت لين «لم يكن ساقطاً متروك الحديث ولكن مجروحاً بشئ لا يسقط عن العدالة وهذه مرتبة الاولى ويدخل فيه ما ذكره العراقي «فيه لين» فيه مقال «نعرف وننكر» ليس بذلك «ليس بالمتين» ليس بحجة «ليس بعمدة» ليس بمرضي «للضعف ما هو فيه خلف» تكلموا فيه «طعنوا فيه» مطعون فيه «سيئ الحفظ» فيه ضعف «ليس بذلك القوي» كما فيه ايضاً.

واذا قالوا «ليس بقوي» يكتب حديثه ايضاً للاعتبار وهو دون لين وهذه مرتبة ثانية. واذا قالوا ضعيف الحديث فدون، ليس بقوي، ولا يطرح بل يعتبر به ايضاً وهذه مرتبة ثالثة. ومنها ما ذكره العراقي ضعيف فقط، منكر الحديث، عند غير البخاري «حديثه منكر، واي ضعيف» مضطرب الحديث، لا يحتج به،

مجهول، والرابعة - رد حديثه، رد واحدته، مردود الحديث ضعيف جداً، وإي بمرة، طرحوا حديثه، مطرح، مطرح الحديث، ارميه، ليس بشيء، لا ياروى شيئاً، لا شيء، ونحوها، والمترتبة الخامسة فلان متهم بالكذب او الوضع، ساقط، هالك ذاهب، ذاهب الحديث، متروك، متروك الحديث، فيه نظر عند البخاري وسكتوا عنه، عنده ايضاً، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون ونحوها. ومن قيل فيه ذلك أي لفظ من الرابعة او الخامسة فهو ساقط لا يكتب حديثه ولا يعتبر به ولا يستشهد. والسادسة اسوأها وهي ان يقال فلان كذاب ويكذب، دجال، وضاع، يضيع، وضع حديثاً كذا في تدريب الراوي والرفع والتكيل. (مقدمة اعلام السنين ١١، ١٢)

كَلِمَةٌ فِي كِتَابِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (يَلْعَلُ مَعَهُ الْكُوثَرِيُّ)

نجد في "الضعفاء للعقيلي" والكامل لابن عدي كلاماً كثيراً عن هوى في ساداتنا أئمة الفقه فالاول لفساد معتقده على طريقة العشوية والثاني لتعصبه المذهبي عن جهل مع سوء المعتقد و سار من بعدهما سيرهما اما جهلاً او تعصباً ولم يؤذ من سلك هذا السلك الا نفسه ولم يضر من شأن احد الا من شأن نفسه. انظر قول ابن عدي في ابراهيم بن محمد بن يحيى الاسلمي شيخ الشافعي نظرت الكثير من حديثه فلم اجده له حديثاً منكراً مع انك تعلم اقوال اهل النقد فيه كاحمد وابن حبان قال العجلي "مدني، رافضي، جهلي" وتدي لا يكتب حديثه، بل كذبه غير واحد

من التقاد ولولا ان الشافعي كان يكثر منه قدراكثاره من مالكم
 لما سعى ابن عدي في تقوية امره استنادا الى قول مثل ابن عقدة ولا
 ادري كيف ينطق لسان ابن عدي عن علم مثل محمّد بن
 الحسن وامامه لم يستغن عن علمه بل به تخرج في الفقه لكون
 المتشبه بما لا يعطى يستغنى عن علم كل عالم متغصفا في جهلته
 غير ناظر الى ما وراءه وامامه وهكذا مع سائر ائمتنا كلهم اللهم
 الله سبحانه سامحته.

ومن معائب كامل ابن عدي طعنه في الرجل بحديثه أن
 أفته التراوي عن الرجل دون الرجل نفسه وقد اقرب ذلك الذهبي
 في مواضع من كتابه «الميزان» ومن هذا القبيل كلامه في أبي
 حنيفة في مرويّاته البالغة (عند ابن عدي) ثلاثمائة حديث و
 إنما تلك الاحاديث من رواية ابياء جعفر النجيري وكل ما في تلك
 الاحاديث من المؤخذات كلها بالنظر الى هذا التراوي الذي هو من
 مشائخ ابن عدي ويحاول ابن عدي أن يلصق ما للنجيري الى
 أبي حنيفة مباشرة وهذا هو الظلم والعدوان وهكذا باقي مؤخذاته
 وطريق فضح امثاله النظر في اسانيدهم واما العقيلي فقد نقلنا
 كلمة الذهبي فيه في مقدمة انتقاد المغني وسبق منا الكلام
 فيه ايضا.

منزلة سائر كتب البخاري في الرجال ليس كمرتبة صحيحه

واما كتب البخاري في الرجال فليس ثبوتها منه كثبوت الجلم
 الصحيح على ان النظر في اسانيد ما هو الطريق الوحيد لتعرف

دخا بئلهما فاذا رأيتة يروى عن نعيم بن حماد تذكر قول
الدولابي والى الفتح الازدى فيه واذا رأيتة يروى عن الحميدى
تذكر كلمة محمد بن عبد الله عبد الحكم فيه واذا وجدت
يروى عن اسعيل بن عرعة تبحث عنه فى كتب الرجال مع
الانتباه الى انقطاع خبر الحميدى وخبر اسماعيل وهكذا اتفعل فى
باقى الكتب.

منزلة كتب ابن حبان فى الرجال

واما كتاب ابن حبان فى الرجال فتتظر حال مؤلفه فى
«معجم البلدان» الياقوت فى البست

وقد قال الذهبى عن ابن حبان فى «ترجمة ايوب بن عبد الله
من الميزان» انه صاحب تشيع وتشيع ولا تنس كلمة ابن الجوزى
فى مناقب احمد فى ابن المدينى وامّا عبد الرحمن بن مهدي فكان
كثير الطعن كثير التراجم قال ابو طالب المكي فى «قوت القلوب»
كان عبد الرحمن ينكر الحديث ثم يخرج بعد وقت فيقول هو
صحيح وقد وجدته - وعن ابن اخيه انه قال كان خالى قد خط
على احاديث ثم صحت عليها بعد ذلك وقرأتها عليه فقلت قد
كنت خطت عليها فقال نعم ثم تفكرت حين ما اتى اذا ضعفتم
اسقطت عدالتهم ناقلها وان جاء فى بين يدي الله تعالى وقال لى
لم اسقطت عدالتى رأيتنى لم يكن لى حجة راجعة كلمة العجلى
فى سؤالات ابنه فى «ابن مهدي» واما الخطيب فتدرس اشعاره
التي نقلها ابن الجوزى فى «التهذيب» من خطه ثم ما
ذكره سبط ابن الجوزى فى «مراة الزمان» بشأنه حتى تعلم

قيمة كلامه في الجرح وكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم فبعد ان ترى فيه كلامه في البخاري شيخ حفاظ الامة «تركه ابو ذرعة و ابو حاتم» تعلم مبلغة تهويرة فتتروى في قبول ما يقوله من الجرح وفي اوائل ما علقناه على شروط الائمة فوائد من التراجم رمزى في هذا الصدد -

قال ابن معين ربما نكلم في الرجل وقد خطر حله في دار النعيم من زمن بعيد وكما اختلق ابراهيم بن ذر الرمادي على لسان ابن عيينة من الروايات وكما افتروا على مالك في هذا الصدد كما يظهر من كلام ابي الوليد الباجي في «المنتقى شرح الموطاء» ^٢ وقال ابو الحسن ابن القطان وغيره عن الشاجي مختلف في الحديث ضعفه قوم وثقه اخرون بل تراه كثيرا لا نفراد بمناكير الاخبار عن مجاهيل كما تجد ذلك منه بكثرة في تاريخ الخطيب وقال ابو بكر الرازي في «حديث ذكاة الجنين» عند ذكره كلمة انفرج بها الشاجي انه ليس بما مون ولا ثقة فلا يكون كلامه في العلل والخلاف موضع تعويل اصلا وتعصبه البارد مما لا ييلق ومن تعامل على ائمتنا امارا وجامدا لا ينتبه الى دقة مدارك ائمتنا في الفقه فيطعن فيهم بمخالفة الحديث وهو المخالف للحديث دونهم ورائع صاحب مدعة يطن بهم وانهم على ضلال وهو الضال المسكين -

من الطعن ما يضربه الطاعن نفسه لا غير

ومن الطعون ما يسقط به الطاعن باول نظرة حيث يكون كلامه ظاهرا لمجازفة فاذا رأيته مثلاً يقول «فلان ما ولد في

الاسلام اشأم منه، لاحظت انه لا شؤم في الاسلام وانه على تسليم وجوه في غير الثلث الواردة في الحديث لا تشك ان درجات الشؤم تكون متصاعدة فالحكم على شخص بأنه اشأم الموثومين بغير نص من المعصوم حكم غيبي يبرأ منه اهل الدين فمثل هذا الكلام يسقط قائله على تقدير ثبوته عنه قبل اسقاط المقول فيه فمسكين جداً من يسجل مثل هذا الهراء في شأن الائمة القادة واما الطعن في الرحل باعتباره ليس من بلد الطاعن او ليس من قومه او ليس على مذهبه فتعصب بارد ياباه اهل الدين وقال الشافعي في «الامر» من ابغض الرحل لانه من بني فلان فهو متعصب مردود الشهادة قال ابو طالب في «قوت القلوب» وقد يتكلم بعض الحقاظ بالاقدام والجرأة في تجاوز الحد في الجرح ويتعدى في اللفظ ويكون المتكلم فيه افضل منه وعند العلماء بالله تعالى اعلى درجة فيعود الجرح على الجارح وفيه من الاختلاف في اللفظ لابن فتيبة ما يكشف النقاب عن وجوه مجازفاتهم باسم الجرح والتعديل بعد محنة احمد-

الجرح للانتقام والتشفى من تلبس ابليس

وقال ابن الجوزي في «التلبس» ومن تلبس ابليس على اصحاب الحديث قدح بعضهم في بعض طلباً للتشفى ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل الذي استعمله قدماء هذه الامة للذب عن الشريعة والله اعلم بالمقاصد - ودليل خبث هؤلاء سكوتهم عن من اخذوا عنه - اهـ

والحاصل ان كتب الجرح من امثال ما سبق وامثال تاريخه

بن خثيمة وكتاب المدتسين للكرابي لمرتدة من لرتقمز فيه سواء
كان من الحفاظ او من الاثمة الفقهاء بحيث يحدد مثل صاحب بن
عباد اكبر طعن في كبار الحفاظ واهل الحديث في تلك الكتب ويؤلف
في ذلك مؤلفاً خاصاً وكذلك يفعل بعض الفاتنين في ائمة الدين
فلا نود أن نتوسع هنا في البحث باكثر من هذا ووما يؤسفه جداً
استمرار هذا التعصب المردود على توالي القرون -

تسامح ابن حجر في نقد الرجال

وهذا الحافظ ابن حجر تراه يسند في لسان الميزان، في ترجمة
معمر بن شبيب انه سمع المأمون يقول امتحنت الشافعي في كل
شئ فوجدته كاملاً وقد بقيت خصلة وهو ان اسقيه من النبيذ
ما يغلب على الرجل الجيد العقل قال! لقد شئنا ثابته الخماراته
استدعى به فاعطاه رطلاً فقال يا امير المؤمنين ما شريته قط
فغزم عليه فشربه ثم روى عليه عشرين رطلاً فما تغير عقله ولا
زال عن حجته، ثم يقول ابن حجر قلت لا يخفى على من له ادنى معرفة
بالتاريخ انها كذب - اه -

ثم تجد ابن حجر يقول في توالي التأسيس، طه وقال معمر
ابن شبيب سمعت المأمون يقول امتحنت محمد بن ادريس الشافعي في
كل شئ فوجدته كاملاً مقصراً على هذا القدر من الحديث مع ان
الحكاية بأسرها مكذوبة فكيف استساغ ابن حجر الاحتجاج بشر
الخبر المكذوب في اثبات منقبة الشافعي وما ورد بسند واحد اما ان
يترد كله او يقبل كله وما فعله ابن حجر هنا هي النخيلة بعينها - و
كم سجل عليه ابراصاً به اليه من تعصبات باردة ضد الحنفية

وغيرهم في «الدرر الكامنة» راجع هوامشها المنقولة من خط البخاوي
وليس هذا موضع بسط لسرد ماله من هذا القليل، ومن هذا القليل ما قاله
في «توالي التأسيس» ^{ص ٣٧} ويدل على اشتهاؤه في القدماء ما أخرجه البيهقي
في طريق أحمد بن عبد الرحمن وهو يعلم أن أحمد بن عبد الرحمن هو ابن
الجارود الرقي الكذاب المشهور لا عذله في رواية البيهقي بطريقه
لأنه يعلم أنه لا يتقى رواية رحلة الشافعي الظاهرة الكذب بطريق
أحمد بن موسى النجار عن عبد الله بن محمد البلوي كما فعل مثل
ذلك أبو نعيم الإصبهاني وهما يعرفان جميعاً أن البلوي كذاب
والنجار مثله لكن قاتل الله التعصب يفتك بالمتعصبين قال
الذهبي «في الميزان» عن النجار هذا حيوان وحشي. قال حدثنا أحمد
سهل الأموي حدثنا عبد الله ابن محمد البلوي فذكر عنة مكذوبة
لمن تدبرها اهـ. وهي الرحلة التي كذبها ابن حجر أيضاً في
«مناقب الشافعي» ^{ص ٣٦} ومما يؤخذ عليه ابن حجر ذكره البلوي
في أعداد أصحاب الشافعي وأصفاله أنه من الضعفاء فقط مع أنه
كذاب مشهور وفي هذا القدر كفاية فيها نريد لفت النظر إليه هنا.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِمْ وَصَحْبِهِمْ وَسَلَّمَ
تَسْلِيماً كَثِيراً وَأَخْرَجَ غُفُوراً أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٤

٢١- يولية سنة ١٩٣٨

كتبه الفقير إلى الله مولاه محمد زاهد بن الحسن
بن علي الكوشى عفا الله عنهم وعن مشائخهم و
قرايتهم وسائر المسلمين - (مقدمة نصب الراية ص ٥٤، ٥٥)

طَبَقَاتُ الْمَجْرُوحِينَ

وأما طبقات المجروحين فقد قال الحاكم في
« المدخل » المجروحون طبقات -

الأولى - قومه وضعوا الحديث -

الثانية - قلوبهم فوضعيوا الأحاديث إسانيدها -

الثالثة - قومه حملهم الشهرة على الرواية عن قومه

لم يدركوهم

الرابعة - قومه عمدوا إلى الموقوفات نرفعوها -

الخامسة - قومه عمدوا إلى المراسيل فوصلوها -

السادسة - قومه غلب عليهم الصلاح فلم يتفرضوا الضبط

الحديث فدخل عليهم الوهم -

السابعة - قومه سمعوا من شيوخهم ثم حدثوا بما لم

يسمعوا غير أصول سماعهم -

الثامنة - قومه قد سمعوا كتباً ثم حدثوا من غير أصول

سماعهم -

التاسعة - قومه جيئ إليهم يكتب ليحدثوا بها فاجابوا من

غير أن يدروا أنها سماعهم -

العاشرة - قومه تلفت كتبهم فحدثوا من عفا عنهم على

التخمين كابن لهيعة -

(تدريب التراويح ص ٥٢، ٥٣)

تسهيل للقلمية

قوله أما بعد يرحمك، إلى قوله يطول بذكرها الوصف

يقول الامام مسلم رحمك الله (يا أبا اسحق، ابراهيم بن محمد بن
سفيان الفقيه) ، إنك (بتوفيق الله تعالى) ذكرت هتك بالفحص عن
معرفة جملة الأخبار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سنن الدين وأحكامه، والثواب والعقاب، والترغيب والترهيب
وما إلى ذلك مما يتعلق بالدين من التير والآداب والتفسير
والعقائد والفتن والأشراط والمناقب، بالأسانيد التي نقلت
بها وتد أولها أهل العلم فيما بينهم. وارتدت (أرشدك الله)
أن قلم مجموعها متناسبة ومعدودة مضبوطة من غير اختلاط
ماليس بحديث كاستنباط فقه أو نقل آراء العلماء أو عقد
من كتاب أو أثر (كما فعل البخاري)

وسألت عن تلخيص تلك الأخبار في شكل مؤلف خاص
بلا تكرار كثير، فإنه يشغلك عما قصدت من فهم معانيها
واستنباط الأحكام منها.

ولما تدبرت في مسئورك وما يتول (إليه الحال علمت أن
له منفعة موجودة وعاقبة محمودة إن شاء الله تعالى، وعند سؤالك
عن ذلك الأمر الشاق أيقنت أنه لو سهل لي ذلك العزم ووفق
لي ثم قضى الله لي بالتمام والكمال، فأنا أول من يعود إليه ففقه
قبل غيري لأسباب كثيرة يطول بذكرها البيان

قوله: الا ان جملة ذلك الى قوله وقد عجز واعن معرفة قليلة

ومجل ذلك المذكور من الاسباب او النفع ان حفظ القليل من الاحاديث اذا كان صحيحاً وضبطه اسهل وانفع من مارسة الكثير منه اذا كان مجزئاً من الرطب واليابس خصوصاً عندما هو كالعوام في عدم الامتياز بين الصحيح والسقيم من الاحاديث والغث والسمين الا بعد تعليم غيره ايتاء من العلماء المميزين والأئمة النقاد، فاذا كان الامر كما قلنا، فالقصد والتوجه الى الصحيح القليل من هذا الشأن اولي من الكثير السقيم سيما عند هؤلاء الذين لا تميز عندهم. نعم انما يرجي النفع في الاستكثار من الحديث وجمع المكثورات منه لخاصة من الناس الذين رزقوا التيقظ والعرفه باسباب السقيم وعلمه فاللذلك من خاصة الناس ينال بغيته ويقع على الفائدة في الاستكثار من جمعه بما اوتي من التيقظ والعرفه ان شاء الله تعالى.

وأما العامة منهم الذين لا يضاعفون الخواص من أهل التيقظ والمعرفة فلا فائدة لهم في طلب الحديث الكثير وقد عجزوا عن معرفة قليلة.

**قوله، ثم انا ان شاء الله مبتدئون في
تخريج ما سألت عنه وتأليفه على شريطة
الى قوله فلا نتولى فعله،**

اي بعد ذكر ان الأمر السهل والنافع لي ولك ضبط القليل واقفانه وان الاستكثار شأن أهل التيقظ والمعرفة، فنشر

ان شاء الله تعالى في تخريج ما سألت وتأليفه على شرط سوف
أذكره وهو اننا نعهد إلى مجموعة خاصة، وبجملته غالبية، ظاهرة
الصحة عند المحدثين (لجميع الأخبار المسندة أو نصفها، فإنه
يقول ليس كل حديث صحيح وضعته ههنا) من الأخبار المسندة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها على ثلاثة أقسام
لأجل أن روايتها على ثلاث طبقات.

فاذا فرغنا من تخريج القسم الأول اتبعنا الثاني وأما

١ واختار العلماء في إتيانه في هذا الكتاب بالتحسين الأولين، فقال الحاكم
والبيهقي: إن المنية اخترمت مسلماً قبل إخراج القسم الثاني، وإنما ذكر
القسم الأول فقط، قال القاضي عياض ما حاصله، كأن الحاكم تأول أنه
إنما أراد أن يضرد لكل قسم وطبقة كتاباً ويأتي بأحاديثها خاصة
منفردة، وليس ذلك مراده بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه، وبأن من
خرجه ان يجمع ذلك في الأبواب ويأتي بأحاديث الطبقتين فيبدأ بالأولى
والثانية ثم يأتي بالثالثة على طريق الاستشهاد والاتباع حتى استوفى
جميع الأقسام الثلاثة، فانك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابه
الحديث على ثلاثة أقسام وروايتها على ثلاث طبقات من الناس،
ثم ذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا اتفق هذا
أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحدوث والاعتقان، مع كونهم من
أهل الستر والصدق، وتعالى العلم، ثم أشار إلى ترك
حديث من أجمع العلماء واتفق الأكثر منهم على تهمة، وبقى من

الثالث فلم نخرج عليه ونجتمد في تخريجنا وتأليفنا
أن يكون من غير تكرارهما أمكن إلا أن يأتي موضع لا بد فيه
من تكرار حديث فيه معنى زائد أو تكرار إسناد يقع في جنب
سناد آخر لعلته تقتضي ذلك لأن المعنى الزائد الضروري للحديث
البار. فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ذلك المعنى
الزائد، إذا لم يمكن قطعه بأن كان للمعنى الزائد منه تعلق بما
بق أو إعادة ذلك المعنى وحده، وقطعه عن الحديث التام اختصاراً

الرواة من اتهمه بعضهم وزكاه بعضهم فلم يذكرهما ووجدته ذكر في
أبواب كتابه حديث الطبقتين الأوليين. وأتى بأسانيد الثانية منهما على
طريق الإتيان للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد في الباب للقسم الأول
شيئاً وذكر أقواماً تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون، متن ضيق أو أنهم
ببدعة أذعن^ت أنه أتى بطبقاته الثلاث، في كتابه على ما ذكر
ورتب في مقدمة كتابه وبتيه وطرح الرابعة كما نص عليه.
(مقدمة فتح الملهم لمختار ١٣٢ وم ١٣٧)

وأجاب عمرو بن الصلاح عما عاب العاصيون مسلماً بروايته في صحيحه
عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقفين في الطبقة الثامنة
الذين لبسوا من شرط الصحيح بأربعة أوجه :
الأول : أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة
عنده، وقال أبو بكر الخليل البغدادي وفيه ما احتج البخاري
ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على

إن أمكن بأن لا يتعلق بما بقى. ولكن ربما يعسر تفصيله وقطعه من جملة الحديث فاعادة الحديث الذى فيه ذلك المعنى الزائد كما هو أى بلا قطع وفصل أولى وأسلم إذ ضاق نطاق القطع.

نعم فأما الحديث الذى لا حاجة من إعادته بجملة بل يكفى إعادة المعنى الزائد فلا نكون بصدد إعادة ولا نتوجه إليه إن شاء الله تعالى.

وتلخيصه هكذا : المعنى الزائد الذى يكرر الحديث لأجله على ثلاثة أصناف :

- (١) ما يمكن فصله وقطعه من جملة الحديث من غير تفسير.
- (٢) ما يمكن قطعه مع تصرف وضيق من المقام
- (٣) ما لا يمكن قطعه وفصله أصلاً. ففي الأول لا حاجة إلى تكرار الحديث بجملة بل يكفى إعادة المعنى الزائد، وفي الثانى إعادة الحديث أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب.

الثانى : أن يكون ذلك واقفاً فى المتابعات والشواهد لافى الأصول.

الثالث : أن يكون صنعت الضيف الذى احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه فهو خير قاذح فيما رواه من قبل فى زمن استقامته.

الرابع : أن يملو بالشخص الضيف استاده وهو عنده من رواية الثقة نازل فيقتصر على العالى ولا يطول باضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن فى ذلك.

(مكمل الكمال الاكمال للسوسى بزيادة ١-٩)

بجملته أولى وأسلم وفي الثالث إعادته ضروري لا يستقر الكلام بدونه.

قوله فأما القسم الأول إلى قوله فعلى نحو ما ذكر

من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم

فأما القسم الأول من الأقسام الثلاثة : فانا نذكر

أولاً الأخبار التي هي أسلم من العيوب وأتقى من غيرها

فان ناقلوها هذه استقامة واثقان فيما نقلوا من الحديث

ولم يوجد في روايتهم إختلاف شديد ولا تخليط فاحش

يعنى يوجد فيهم الضبط بأن لا تكون روايتهم مخالفاً عن

رواية الثقات إلا نادراً كما عرف ذلك الاختلاف والتخليط في

رواية كثير من المحدثين وظهر في حديثهم .

فاذا ذكرنا أخبار هذا الصنف أى الطبقة الأولى من

الطبقات الثلاث أوردنا أخبارا الطبقة الثانية اتباعاً

واستشهاداً فان في أسانيد هذه الأخبار من ليس كالطبقة

الأولى في الحفظ والاثقان ومع ذلك يشملهم اسم الستر

والصدق وتعالى العلم يعنى لا يكونون متروكين ولم يدفع

عنهم اسم العدالة والصدق. ولو أردت وضوح الفرق بين

الطبقتين الأولى والثانية فوازن هؤلاء الثلاث عطاء بن

السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن سليم وأمثالهم من

له واعلم أن يزيد بن زياد أو ابن أبي زياد اثنان قرشي دمشقي، وكوفي صاحب

حديث الرايات السود، أحد علماء الكوفة المشهور على سوء حفظه، ولا شك

الذين يعرفهم اسم الستر والصدق عند أهل العلم ويعرفونهم
 بعتلة الإقتان والإستقامة فإن كمال الوصف عند أهل العلم درجة
 رفيعة ونخلة سنية - (أى وازنهم) هؤلاء الثلاث من الطبقة
 الأولى منصور بن العتير وسليمان الأعشى وإسماعيل بن أبي خالد
 فى الإقتان والإستقامة وجدت الطبقة الأولى مهابنة للطبقة
 الثانية لا يقاربونهم فإن أهل العلم بالحديث لا يشك فيها
 استفاض من مهة حفظ منصور والأعشى وإسماعيل واثقتانهم
 لحديثهم وما عرفوا مثل ذلك من عطاء ويزيد وليث
 وكذلك إذا وازنت بين الأقران من أصحاب الحسن وابن سيرين
 كابن هون وأيوب السخيتان مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحراني وجدت
 بينهما أى بين الأولين والثانيين بوناً بعيداً فى كمال الفضل وصحة النقل
 نعم أن خوفاً وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم
 ولكن الحال ما ذكرنا من الفرق فى المنزلة.

ان كليهما ضعيفان، ولكن عنى مسلم ههنا الثاني الكوفي للتوفيق رحمته الله كما يقول
 الحافظ فى التهذيب : وأغرب التروى فذكر كوفى مقدمة شرح مسلم
 ترجمة يزيد بن أبى زياد الدمشق قبل هذه الترجمة وزعم أنه مراد مسلم
 بقوله، ابن أبى زياد وفيه نظر. فتح اللهم ملخصاً ج ١
 وفى الترمذى ص ١٢٣ يزيد بن زياد أو ابن أبى زياد القرشى الدمشق
 متروك من البعة. يزيد بن أبى زياد الهاشمى مولى الكوفى ضعيف كبير متغير
 صارتلحن وكان شيعياً من الخامسة مات سنة ١٣٩ هـ

وانما ذكرنا أسماء هؤلاء تمثيلاً ليكون علامة يفهم منها من
 خفي عليه طريق أهل العلم في مراتب أهلهم فلا يقصو الرجل العالى عن
 علوه ولا يرفع السافل في العلم فوق منزلته بل يعطى كل ذي حق حقه و
 ينزل كل منزلته فلا يكون تاركا للعدل بالكتاب من قوله تعالى :
 (وفوق كل ذي علم عليم) ولا تاركا للسنة مما روت عائشة رضي الله
 عنها وقالت : أُمروا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينزل الناس
 منازلهم ، فعلى الطرق المذكورة تؤلف مسئولك من الأخبار عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله : فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل
 الحديث متهمون ، إلى قوله : في الأماكن التي يليق بها
 الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى

فأما القسم الثالث منها ما روى عن قوم أى الطبقة الثالثة
 هم متهمون عند جميع أهل الحديث أو عند أكثرهم ، فلما اشتغل
 بتخريج حديثهم . ثم قسم هؤلاء المتهمين من هذه الطبقة
 إلى صنفين ، صنف اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار . ومثل
 لهذا الصنف نفر الستة (١) عبد الله بن مسور ابى جعفر المدائني
 (٢) وعمر بن خالد (٣) وعبد القدر الشامي (٤) ومحمد بن سعيد المصلوب
 (٥) وغياث بن ابراهيم (٦) وسليمان بن عمرو ابوداود النخعي وأشباهم
 والصنف الثاني : الغالب على حديثهم المنكر والغلط ، وقال
 أمسكنا عن رواية حديث هذا الصنف أيضاً . ومثل للصنف الثاني
 أيضا نفر الستة ، فقال فمن هذا الضرب من الحديثين (١) عبد الله بن

بن معمر (٧) ويحيى بن أنيسة (٣) والجراح بن المنهال أبو العطون
 (٤) وعباد بن كثير (٥) وحسين بن عبد الله ابن ضميرة (٧) وعمر
 بن مهبان ومن غانم في رواية المنكر من الحديث فلست نخرج على
 حديثهم ولا نتشغل به ، وبعد ذكر الصنف الثاني قبل التمثيل
 له بين علامة الحديث المنكر وحكم الراي الذي يروي المنكر
 فقال وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته
 للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته
 روايتهم أو لم تكد توافقها إلا في قليل أو لا يتعفف ،
 (وقال في منكر الحديث) فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك
 أي تخالف روايته رواية الثقات كان ذلك الراي مجرور الحديث غير
 مقبول روايته ، ولا يستقل حديثه للاحتجاج به ، ثم استدل بحكم
 أهل الحديث وأثبت في قبول ما يتفرد به المحدث وبيان شرط
 القبول فقال :

لأن حكم أهل العلم والذي يعرف من مذهبهم في قبول
 ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون ذلك المتفرد قد شارك
 الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض (أي أكثر) ما روي أو أمعن
 وبالغ في روايته على الموافقة لهم - ثم بعد ذلك أي المشاركة

له ولا يخفى أن هذه علامة المنكر المردود عند المحدثين وهو ما انفرد به غير
 الثقة ولما إذا كان المنفرد ثقة صائباً متقناً فالمنكر غير مردود .

(فتح اللهم ملخصاً مخرجاً)

في أكثر أحاديثهم أو الإمعان على الموافقة إذا زاد وروى أحاديث
ليست عنده هؤلاء الثقات وشدّ بها فتقبل روايته وأحاديثه الزائدة
التي انفرد بها من أصحابه وأما من لم يشاركهم في أحاديثهم
المعروفة ومع ذلك روى أحاديث عديدة لا يعرفونها فلا تقبل
تفرداته ، هذا هو المفهوم من سياق كلام مسلم وسبابة ، كما في
الفتح .

وبعد الفراغ من الاستدلال استشهد بتفرد بعض أصحاب الزهري
وحشام بن عروة عن أكثر أصحابها الحفاظ المتقين فقال : فأما من
تواه يعد مثل الزهري أي يعد أن يروي من الزهري في جلالة
قدره وكثرة أصحابه الحفاظ المتقين بحديثه وحديث غيره أو مثل
حديث هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك
أي معروف قد نقل عنها أصحابها حديثهما على الإتيان في أكثره ،
فيروى ذلك العامد عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث ما لا يعرفه
أحد من أصحابها وليس هذا العامد من الذين اشتركوا أصحابها
في رواية الحديث الصحيح الذي عندهم ، فلا يقبل حديث هذا الضرب
من الناس الذين يخالفون ثقة أصحاب شيوخم مع عدم الشركة في
الصحيح الذي عندهم . ثم يقول هذا الذي ذكرنا في المقدمة
يدفع به الضرورة فإننا قد شرعنا من مذهب علماء الحديث قد
ما يقصد إليه ويتوجه من أراد سلوك سبيل القوم في الرواية
ورفق لها . ونزيدك شرحاً وإيضاحاً في مواضع الكتاب عند ذكر الأخبار
المتعلقة في الأماكن التي لا بد فيها من الشرح والإيضاح ، وقد وفي الإمام

الإمام مسلم بومة هذا كما وفي بوعده السابق في ذكر القسمين الأولين وترك الثالث.

قوله : و بعد يرحمك الله الى قوله أحد الكاذبين

وبعد شرح مذهب أهل الحديث قدر ما يتوجه إليه من أراد سبيل القوم (يرحمك الله) فإن الانتصاب لما سألت من تمييز الصحيح من السقيم والجيد من الردي وتحصيل المقبول من المردود وتأليف كتاب يجمع فيه هذه الأحاديث الميزة المحملة ليس بهل علينا ولكن سوء صنيع من نصب نفسه محدثاً وادعى كونه عالماً بالحديث وعلله وتخلّفه عن الأمر اللازم عليه من لمّح الأحاديث الضعيفة وترك الروايات المنكرة والاقتصار والاكتفاء على الأخبار الصحيحة المشهورة المنقولة عن الثقة المعروفين بالصدق والأمانة سهل علينا هذا الأمر مع أن هؤلاء المدّعين يعرفون ويفرقون بالسننهم أن كثيراً من الأخبار التي يلقونها إلى الأغنياء من الناس هو مستنكر منقول عن قوم غير مرضيين بل ذكر الرواية عنهم كبار أئمة هذا الفن مثل مالك بن انس وشعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة و يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة فنشر القوم الأخبار المنكرة بالأشناد الضعاف المجهولة واقفائهم إلى الجهل خفت على قلوبنا إجابة ما سألت

باب وجوب الرواية عن الثقة وترك الكذابين
والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

واعلم (وفقك الله) إنه وجب على كل من يميز صحيح الروايات من

مستقيها وثقة الناقلين لها من المتحمين منهم أن يروى من الأخبار
 ما عرف صحة محارجه ومصونية ناقله ما يعيبه في الرواية وأن يتقى
 من رواية ما كان منها عن أهل التهم والمجاندين من أهل البعد
 الذين تفنى بدعتهم إلى الكفر أو يدعون الناس إلى بدعتهم، والدليل
 على وجوب الأمرين آيات الكتاب المبين من قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا
 عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ٥ وقوله تعالى : مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ
 وقوله تعالى : وَاشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنكُمْ .

فعلم من هذه الآيات المباركة أمران ، أن خبر الفاسق ساقط
 غير مقبول قبل التبين وأن شهادة غير العدل مردودة ، ولما كان يرد
 عليه أن الخبر غير الشهادة ، فكيف سويت بينهما لأجاب عنه بقوله :
 والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة إلا يعنى المقارعة بينهما الوجه
 لا تنافي الاجتماع لوجوه أخربل الوجوه الموجبة للاجتماع أعظم من
 غيرها والوجوه الموجبة للإشتراك بينهما كثيرة :

منها ما ذكره الإمام مسلم بقوله : إذا كان خبر الفاسق غير مقبول
 عند أهل العلم كما أن شهادته مردودة عندهم . ومنها اشتراط الإسلام
 والعقل والبلوغ والعدالة والمروة وضبط الخبر المشهود به عند
 التصل والأداء .

ومن الوجوه الموجبة للافتراق بينهما الحرية والذكورية والعدد
 والنسبة بالعداوة وضدها وما في معنى ذلك وقبول الفرج مع وجود
 الأصل فإن هذه الأمور تعتبر في الشهادة ولا تعتبر في الخبر

هذا قول العلماء الذين يعتد بهم (فتح الملهم ملخصاً ج ١ ص ١٢)
ثم استدل على منع رواية الأخبار المنكرة بقوله : ودلت السنة على
نفي رواية المنكر من الأخبار كنفوذ لالة القرآن على نفي خبر الفاسق . ومثله للسنة
بالأثر المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه عن سمرة بن
جندب وعن المغيرة بن شعبه من قوله عليه السلام : من حدث عني بحديث يرى
أنه كذب فهو أحد الكاذبين .

باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأخرج الإمام مسلم في هذا الباب حديث تعد الكذب على رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن أربعة من الصحابة عن علي وأنس بن مالك وأبي هريرة
والمغيرة بن شعبه رضي الله تعالى عنهم وهريد لطم غطة الكذب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وشذته مع بيان الفرق بين الكذب على رسول الله
صلى الله عليه وسلم وبين الكذب على غيره في وخامة العاقبة وأكثر أهل العلم
قالوا ابتعوا تر هذا الخبر .

باب النهي عن الحديث بكل ما سمع

وفي هذا الباب أخرج عن حفص بن غمام وأبي هريرة وعمر بن
الخطاب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم مرفوعاً وموقوفاً ما يدل
على أن الحديث والإخبار بجميع ما يسمع المرء يكفى في عداوة من الكاذبين فإن
المحدث بكل ما سمعه من الرطب واليابس قلما يعصم من الكذب بل
مشكل جداً وكذلك المحدث بما لا يدركه عقل الناس يصير سبباً

للفتنة لهم ومكذبا لنفسه. ثم نقل عن الإمام مالك وعبد الرحمن بن مهدي وإياس بن معاوية ما يدل على أن التحديث بكل ما سمع ينافي الرئاسة في الدين والإمامة في العلم بل يصير ذلك المحدث مكذبا لنفسه ومذتلا لها ولا يقتدى به الناس في أمورهم.

باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحكيمها

وأخرج في هذا الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عباس وابن أبي مليكة وأبي اسحق عمرو بن عبد الله السبيعي التابعي والمغيرة بن هشام بن مقسم الضبي الكوفي المولود أعمى.

أما حديث أبي هريرة فأخرجه عن طريق محمد بن عبد الله بن ثمر وعن طريق حملة بن يحيى بن عبد الله والفرق بين الطريقين بالإجمال والتفصيل فإن في الأول ذكر أناس يجب تركهم، وفي الثانية ومنهم بالدجالين والكذابين كأنه يشير إلى أن الغرض من روايتهم النواذر والشذوذ والموضوعات الدجلة والإضلال وإفتنان الناس. كما يقول السنوي في شرحه وعلاء السوء والرهبان على غير أصل سنة كلهم داخلون في هذا المعنى وما أكثرهم في زماننا نسأل الله السلامة من شر هذا الزمان وشر أهله. ص ١٥٢

وأما رواية عبد الله بن مسعود موقوفا فأخرجه عن أبي سعيد الأشج وفيه إشارة إلى ضرورة التحقيق عن رجال الحديث ورواته إسماء ونبا وعلما وزهدا وتقوى وضبطا وعدالة فان الشيطان يمثل نفسه

في صورة المحدث فيحدث ما يفضل به الناس ، كما حكى الله تعالى عن
قوله : **لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ** .

ثم بعد ذلك قال : **إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ** .

و أما رواية عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً فعناها إما قراءة
القرآن تغيباً للناس ، وخداً قالهم وإما إحالة أقوالهم وآرائهم
إلى القرآن تصديقاً وتثبيتاً بكذبهم . وإما قراءة القرآن فقط و
إنكارهم عن الأحاديث النبوى و أيّاً ما كان فلا بد من معرفة
حال الرواة وأخلاقيهم وعاداتهم وسيرتهم ومنزلتهم الدينية
وقدرهم عند أهل العلم وأما رواية ابن عباس فأخرجه عن
ثلاث طرق ، عن طاؤس ومجاهد عن ابن عباس في الطريق
الأول قال ابن عباس في جواب بشير بن كعب إنا كنا نروى الحديث
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى شرع الناس في الكذب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلوكوا كل سلك محمود ومذموم
فتركنا الرواية لئلا يزيدوا الكذب في مروياتنا ولا ينسبوا الكذب إلينا
أو كنا نحدث ونسمع الحديث عن كل أحد حتى شرع الرواة في الكذب
على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركنا إلا صفاء إليهم .

وفي الطريق الثاني قال ابن عباس ما معناه حين كان الحديث
يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويروى عنه كنا نحفظه
ونوجه إلى كل حديث . أما بعد ركو بكم الصعب والذلول
فتمتاط وتفتقر من كل حديث .

وفي الطريق الثالث تفصيل ما في الطريقين الأولين من

وجوب معرفة المتون والأسانيد لقبول الحديث والعمل به.
وأما رواية ابن أبي مليكة من ابن عباس^(١) فحاصلها إدراج الأكاذيب
والمحاق المختلقات والضلالات في قضايا على^(٢) وأنه لا بد من البحث
والتفحص في كل ما يورث فيه اختلاط الحق بالباطل والصدق بالكذب
والهداية بالضلالة وأن روايات الأكابر لا تخلو عن المزج والتلبس
كما أنه شأن إبليس.

وأما قول أبي حنيفة^(٣) ففيه اعتراف من أصحاب علي^(٤) بإفساد بعض
رواياته علمه ومروياته وأقواله وأما قول المغيرة^(٥) ففيه بيان أن أصحاب
عبد الله بن مسعود^(٦) أوثق من أصحاب علي^(٧) في الرواية عنه يعني إذا
روى أصحاب ابن مسعود عن علي^(٨) فيصدقون وإذا روى أصحاب
علي فلا.

باب في أن الإسناد من الدين^(٩)

أخرج في هذا الباب : عن ابن سيرين^(١٠) وسليمان بن موسى^(١١)
وأبي الزناد^(١٢) وسعد بن إبراهيم^(١٣) وعبد الله بن المبارك^(١٤)
أما قول ابن سيرين^(١٥) فأخرجه عن طريق هشام وعاصم الأحمول، فحاصل
القول الأول أن علم الحديث الأساس الثاني للدين. فانظر واعتن
تأخذون دينكم، يعني لا يؤخذ الدين إلا من وثق على دينه.
وفي إسعاف المبطأ^(١٦) رجال الموطأ^(١٧) عن مالك أنه قال لا يؤخذ العلم
من أربعة ويؤخذ من سوى ذلك، لا يؤخذ من سفي ولا يؤخذ من
صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ولا من كذاب يكذب في

أحاديث الناس، وإن كان لا يهتم في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من شيع له فضل وصالح وعبادة إذا كان لا يهتم ما يحدث به.

● وخلاصة القول الثاني أن ضرورة الإسناد في الحديث اشتدت بعد وقوع الفتنة وإشاعة الكذب وإنشغال أهل البدعة والدعوة إلى بدعتهم وإلّا فالسلف من الصحابة والتابعين كانوا يقبلون المرسل ولا يسألون عن الإسناد ولكن بعد حدوث الفتنة قالوا استوالنا رجالكم الذين تروون عنهم هل هم من أهل السنة الصادقون أو من أهل البيع الكاذبون؟ ليحذر الناس عن أحاديثهم

وأما رواية سليمان بن موسى، فمعناه أنه ذكر عند طاووس رواية الثقات والضعفاء فقال له إن كان صاحبك الذي تروى عنه مديناً رأى ثقة منابطاً متقناً يوثق بدينه ومعرفة ويعتمد عليه كما يعتمد على المليئي في معاملته بالمال) فخذ عنه.

● وأما قول أبي الزناد فمفهومه المرجز أنه أدرك بالمدينة التي هي منبع الوحي والعلم والتقوى جماعة كثيرة أي مائة كلهم مأمون في دينهم ومعاملاتهم ولكن لا يؤخذ عنهم الحديث بل يقال لكل منهم ليس بأهل، أي لا يوجد فيهم شرائط الأخذ.

● وأما رواية سعد بن إبراهيم فمعناه ظاهر النهي، أي لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات ويمكن

أن يكون نفيًا يعني لا يقبل الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلا برواية الثقات.

وأما قول عبد الله بن المبارك عن طريق عبد الله بن عثمان
فمنه أن الإسناد جزء من الدين فالغفلة عنه غفلة عن الدين
وأن الحد الفاصل بين الصحيح والضعيف والصادق والكاذب هو
الإسناد، وإلا لقال من شاء ما شاء من النقص والزيادة في الدين
ومن الموضوع والضعيف.

وعن طريق العباس بن رزمة فمنه أن الإسناد للدين كالقوائم
للحيوان فكما أن الحيوان ما يبقى بدون القوائم كذلك الحديث النبوي
لا يبقى قابلاً للاعتاد بدون الإسناد.

وأما عن طريق أبي إسحق إبراهيم بن عيسى فإنه سأل
عبد الله المبارك عن حديث أن من البر بعد البر الحديث
فقال عبد الله بعد السؤال عن السند إن هذا الحديث منقطع
فإن الحاج بن دينار بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
مفاوز أي انقطاع فإن أقل ما يكون بينه وبين رسول الله
صلى الله عليه وسلم تابعي ومحمّابي. فاق الحاج المذكي من
تابعي التابعين. ثم قال نعم: إن الصدقة تصل إلى
الميت وينتفع بها بلا خلاف بين المسلمين

تمهيد

جرح الرواة من النصيحة في الدين

ذكر الإمام النووي تحت قول الإمام مسلم (في الأحاديث الضعيفة) وعلتها أو أكثرها أكاذيب لأصل لها أربع قواعد اثنتان منها تتعلقان بجرح الرواة وتعديلهن والأخريان منها تتعلقان بالكاذبين المتهمين من الرواة فأود أن أقدم تلك القواعد الأربعة النافعة للمولعين بالحديث ورجالها والشافقين بفن الرواية والسدراية قبل ذكر الجرحين تهيداً

القاعدة الأولى : أن جرح الرواة جائز بل واجب بالإتفاق للضرورة الداعية إليه وهي صيانة الشريعة المكرمة وليس هو من الغيبة المحرومة بل من النصيحة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، ولم تنزل فضلاء الأمة وأخبارهم وأهل الورع منعهم يفعلون ذلك كما ذكر مسلم في هذا الباب عن جماعات منهم ما ذكره (من الجرح وإسناده على ضعف بعض الرواة)

شروط اجازة الجرح وقبوله

ثم أشار إلى بعض شروط الجرح وقال : ثم على الجرح تقوى الله تعالى في ذلك والتثبت فيه والحذر من التساهل

يجرح سليم من الجرح أو ينقص من لم يظهر نقصه، فإن مفدة الجرح عظيمة فإنها غيبة مؤبدة مبطلة لأحاديثه مسقطه لسنة مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم وراثة لحكم من احكام الدين، ثم إنما يجوز الجرح لعارف به مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجارح من أهل المعرفة أو لم يكن ممن يقبل قوله فيه فلا يجوز له الكلام في أحد بيان تكلم كان كلامه غيبة محرومة وهو ظاهر، وهذا كالشاهد يجوز جرحه لأهل الجرح ولوعابه قائل بما جرح به أدب وكان غيبة

القاعدة الثانية : الجرح لا يقبل إلا من عدل عارف بأسبابه، ثم ذكر اختلاف العلماء في عدد الجارح والمعدل بقوله : وهذا يشترط في الجارح والمعدل العدد؛ فيه خلاف العلماء، والصحيح أنه لا يشترط بل يصير مجروحاً أو عدلاً بقول واحد لأنه من باب الخبر فيقبل فيه الواحد ثم ذكر الاختلاف في ضرورة ذكر سبب الجرح، وقال في المذهب الثالث الذي هو المختار عنده : والله أعلم. وذهب آخرون إلى أنه لا يشترط من العارف بأسبابه ويشترط من غيره . ويمكن أن يكون هذا محالكة بين المذهبين الأولين الذي يشترط بيان السبب والذي لا يشترط . وفائدة الجرح عند من يشترط بيان سبب الجرح التوقف عن الاحتجاج برواية المجروح المبهمة إلى أن يبحث عن ذلك

الجرح، ثم من وجد في الصحيحين ممن جرحه بعض المتقدمين يحمل ذلك على أنه لم يثبت جرحه مفسراً بما يجرح. ولو تعارض جرح وتعديل قدم الجرح على المختار الذي قاله المحققون والجماهير. والصحيح أنه لا فرق في ذلك بين كثرة عدد المعدلين وقلته لأن الجراح اطلع على أمر من جملة المعدل.

الجواب عن رواية بعض الأئمة عن هؤلاء الضعفاء المتركين
القاعدة الثالثة: قد ذكر مسلم في هذا الباب أن الشعبي روى عن الحارث الأعور وشهد أنه كاذب، وعن غيره حديثاً فرت وكان متعماً، وعن غيره الرواية عن الضعفاء والمغفلين والمتركين، فتدريقال لمحدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بانهم لا يحتج بهم؛ ثم أجاب الإمام النووي عن هذا الإشكال بأربعة وجوه.

الأول: أنهم رروا هذه الأحاديث الضعاف عن هؤلاء الضعفاء ليعرفوها ويبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها.

والثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد به كما قد قدمنا في فصل المتابعات ولا يحتج به على أفراد.

والثالث: أن روايات الراوي الضعيف يكون فيها

الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل الحفظ والإتقان ذلك من بعض وذلك سئل عليهم معروف عنهم كما أن سفیان الثوري احتج بذلك حين قيل له : أنت تروى عن الكلبي يقال أنا أعرف صدقه من كذبه .

والرابع : أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفصائل الأعمال والقصص وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام . وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه . ويجوز رواية ما سوى الموضوع منه والعمل به لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهله . وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون من الضعفاء شيئاً يحتاجون به على إفرادة في الأحكام ، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء .

فعل كثير من الفقهاء في رواية الضعاف والاحتجاج بها في الأحكام قبيح جداً

وأما فعل كثير من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جداً وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عنه إن كان عارفاً أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عارفاً والله أعلم .

القاعدة الرابعة: في بيان اصناف الكاذبين في الحديث وحكمهم

ثم ذكر قول القاضي عياض، قال القاضي: الكاذبون ضربان: ضرب عرفوا بالكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم خمسة انواع:

١ - منهم من يضع عليه ما لم يقله اصلاً، إما ترافعاً واستغفافاً كالزناقة واشباههم ممن لم يرج في الدين وقارا، واما حبة بزعمهم وتديناً كجهلة المتعبدين الذين وضعوا الاحاديث في الفضائل والرياء، واما اغراباً وسمعة كفسقة المحدثين، واما تعصباً واحتجاباً كدعاة المبتدعة ومتعصبى المذاهب، واما اتباعاً لهوى اهل الدنيا فيما ارادوه وطلباً للعدولهم فيما اتوه. وقد تعينت جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند اهل الصنعة وعلم الرجال

٢ - ومنهم من لا يضع متن الحديث ولكن ربما يضع للمتن الضعيف اسناداً صحيحاً مشهوراً.

٣ - ومنهم من يقلب الاسانيد او يزيد فيها ويتعمد ذلك اما للفرار على غيره وإما لرفع الجهالة عن نفسه.

٤ - ومنهم من يكذب فيدعى سماع ما لم يسمع ولقاء من لم يلق ويجدث باحاديثهم الصحيحة عندهم

٥ - ومنهم من يعتمد إلى كلام الصحابة وغيرهم ويحكم العرب والحكماء فينسبها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهؤلاء كلهم كذابون متروكو الحديث والضرب الثاني من لا يستجيز شيئاً من هذا كله في الحديث ولكنه يكذب في حديث الناس وقد عرف بذلك فهذا ايضا لا تقبل روايته ولا شهادته وتنفعه التوبة ويرجع إلى القبول (انتمى لمخلص كلام النوري

ذكر المجروحين وجارحيهم مع وجوه الجرح

العدد	أسماء المجروحين	أسماء الجارحين	وجود الجرح
١	عبد الله بن مسور ابو جعفر الهاشمي المدائني	الامام مسلم = الامام مسلم	واعلم ان هؤلاء قد ضعفوا اجبالاً وتفصيلاً واما اجمالاً فقال الامام مسلم فاما ما كان منها
٢	عمرو بن خالد	=	داي من الاخبار والآثار عن
٣	عبد القدوس الشامي	=	قومهم متهمون عند اهل الحديث او عند اكثر منهم فلست نخرج
٤	محمد بن سعيد المصلوب	=	بتخريج احاديثهم كعبد الله بن مسور وابي جعفر المدائني
٥	غياث بن ابراهيم	=	وعمر بن خالد وعبد القدوس الشامي ومحمد بن سعيد بن
٦	سليمان بن عمرو (ابو داود النخعي)	=	المصلوب وغياث بن ابراهيم وسليمان بن عمرو، ابي داود
			النخعي واشباههم ممن اتهم بوضع الاحاديث وتوليد الاخبار
			(كان ما سياتي من الرواية المجروحين الى قوله قال مسلم بيان لتلك الاشياء)
	عبد القدوس	ابن ابي حاتم	واما تفصيلاً فقال ابن ابي

وجوه الجرح	اسماء الجارحين	اسماء المجروحين
<p>حاتم قال عمرو بن على القلاس أجمع أهل العلم على ترك حديثه (عبد القدوس) فهذا هو عبد القدوس الذي عناء مسلم، وعبد القدوس آخر ثقة هو عبد القدوس بن الحجاج الخولا في الشامى الحمصى من شيوخ البخارى ومسلم وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم من المحدثين الكبار - يقول الحسن الحلواني سمعت شبابة قال كان عبد القدوس يحدثنا فيقول سويد بن عقلة (في مرفوع عقلة) قال شبابة وسمعت عبد القدوس يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ الروح عرضاً (عوض أن يقول الروح عرضاً) ثم فسره بقوله يعنى يتخذ كوة في حائط ليدخل عليه الروح (الهواء) المراد بهذا المذكور بيان تصحيف عبد القدوس وغباوته واختلال ضبطه وحصول الوهم في اسناده ومثله ، الوهم في الاسناد في قوله عقلة وفي المتن في قوله الروح عرضاً (خام - فقال لهم - ٣٢)</p>	<p>شبابة</p>	<p>عبد القدوس الشامى الدمشقى</p>

أسماء الجرحين	أسماء الجرح	قوله
عبد الله بن المبارك	قال عبد الرزاق "ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله (كذاب) إلا لعبد القدوس فأنه سمعته يقول فيه أنه كذاب". (مقدمة الامام مسلم ١ - ١٨)	
محمد بن سعيد	ابو حاتم الرازي	قال أبو حاتم الرازي، محمد بن سعيد متروك الحديث قتل وصلب في الزندقة، قال أحمد بن حنبل قتله (محمد بن سعيد) أبو جعفر في الزندقة حديثه موضوع؟
=	خالد بن يزيد	قال خالد بن يزيد "سمعته (محمد بن سعيد) يقول إذا كان كلاماً صحيحاً فلم أرَ بأساً أن أجعل له اسناداً".
خيان بن ابراهيم	الامام البخاري	قال البخاري في تاريخه تركوه (غيث بن ابراهيم) (النوى ٥ - ١)
ابو جعفر عبد الله بن مسور المدائني	رقية بن مسقلة	قال رقية: ان أبا جعفر الهاشمي المدائني كان يضع أحاديث كلام حق وليست من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى قوله: "كلام حق" كلام صحيح المعنى وحكمة من الحكم ولكنه كذب فنيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس هو من كلامه عليه السلام (فتح الملهم ١ - ٢٩)

العدد	اسماء المخرجين	اسماء الجرحين	وجوه الجرح
			قال علي بن المديني كان ابو جعفر المدايني يضع الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم.
		الامام احمد	قال احمد احاديثه احاديث موهومة.
٧	عبد الله بن محرز	الامام مسلم	قال مسلم فمن هذا الضرب من الحديثين (أى من الضرب الذى تخالف روايته رواية أهل الحفظ والرضى او لم تكذ توافقها)
٨	يعقوب بن ابي ائينة		عبد الله بن محرز ويعقوب بن ابي ائينة والجراح بن المنهال ابو العطوف وعباد بن كثير وحسين بن عبد الله بن ضيرة وعمرو بن مهبان ومن تخالفهم فى روايته المنكر من الحديث فلتاخرج على حديثهم ولا تشاغل به. واتفق الحقاظ والمقدّمون على تركه (عبد الله بن محرز)
٩	الجراح بن المنهال		قال احمد ترك الناس حديثه (عبد الله بن محرز) وقال الآخرون مثله (نوى ١-٥)
	عبد بن محرز	الامام النووي	قال ابن حبان كان عبد الله من خيار عباد الله الا انه كان يكذب ولا يعلم
		الامام احمد حنبل	
		ابن حبان	

عنه وعبد الله بن محرز عامرى هو من تابعى التابعين روى عن الحسن وقتادة والزهرى ونافع مولى ابن عمرو وأخيه من التابعين واتفق الحقاظ على تركه.
(مكمل الكمال الاكمال للسوفى ص ١٤١)

اسماء المخرجين	اسماء الجارحين	وجوه المخرج
		ويقلب الأسانيد ولا يفهم (نوى ١-٥)
	العلال بن العلاء	قال العلال هو (عبد الله بن محمّر) منكر الحديث، كذا في التهذيب
	عبد الله بن المبارك	كان عبد الله بن المبارك يقول "لو خبرت بين أن أدخل الجنة وبين أن القي عبد الله بن محمّر لاخترت لقاء ثمّة دخول الجنة، ولكن لما رأيت كانت بعرة أحب إليّ منه. (مقدمة مسلم)
يحيى بن أبي أيّنة	زيد بن أبي أيّنة عبيد الله بن عمرو	قال بن أبي أيّنة "لا تأخذوا عن أخي" قال عبيد الله بن عمرو وكان يحيى بن أبي أيّنة كذا أباً
	الامام ابن حجر	قال ابن حجر يحيى بن أبي أيّنة ضعيف من السادسة -
	عمرو بن علي	قال عمرو بن علي، يحيى بن أبي أيّنة صدوق كان يهتم في الحديث، وقد اجتمع أصحاب الحديث على تركه إلا
	يعقوب بن سفيان	من لا يعلم وقال يعقوب بن سفيان (هو) ضعيف لا يكتب حديثه إلا للضرورة وقال الساجي متروك الحديث جداً

العدد	اسماء المجرمين	اسماء المجارمين	وجوه الجرح
			(الجزاح بن المنهال) منكر الحديث (نوى ص ٥)
		احمد بن حنبل	وقال احمد بن حنبل كان الجزاح
		ابن المديني	صاحب غفلة وقال ابن المديني
		النسائي	روي كتب حديثه وقال النسائي
		والدارقطني	والدارقطني متروك وقال
		ابن حبان	ابن حبان كان يكذب في الحديث
			ويشرب الخمر كذا في الميزان
١٠	عباد بن كثير	ابن حميد	قال ابن حميد (عباد بن
			كثير) متروك - وقال
		المامار لحد	احمد بن حنبل - روى (عباد)
		بن حنبل	احاديث كذب تقريباً ص ٩٥ -
			قال احمد احاديثه احاديث
			موضوعة سأل ابن المبارك عن
	سفيان الثوري		سفيان ثوري فقال انه عباد
			بن كثير) اذا حدث جاء
			بامر عظيم (احاديث ضعيفة)
			هل لي اجازة ان اتنى على عباد
			(في مجلس ذكر فيه) باعتبار دينه
			واقول لا تأخذ واعنه الحديث؟
			قال سفيان اي نعم فاجازة
			بمنع الناس عن الؤخذ عنه

العدد واسم المروّج	اسماء المجازين	
عبد بن كثير	شعبة	قال عبد الله بن المبارك إنكيت إلى شعبة فقال هذا عبد بن كثير فاحذروه أي فاحذروا روايته وحديثه -
١١	الحسين بن سعيد بن حمزة	الامام مالك كذبه (حسين بن عبد الله) مالك أبو حاتم وقال أبو حاتم (حسين) متروك الحديث وقال البخاري منكر الحديث ضعيف
١٢	عمرو بن مهران	الامام النووي قال النووي متفق على تركه (أي عمرو بن مهران) وقال البخاري منكر الحديث "وقال أبو حاتم ضعيف الحديث منكر الحديث" متروك الحديث
	ابن عدى	وقال ابن عدى عامة أحاديثه (عمرو بن مهران) لا يتابعه عليها الثقات وغلب على أحاديثه النكير فتح الملهم ١ - ١٣
١٣	عمرو بن عبيد	يونس بن عبيد قال يونس كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث قال معاذ بن معاذ لعوف بن أبي جميلة ان عمرو بن عبيد حدثنا عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حمل علينا السلاح فليس منا قال كذب والله عمرو ولكنه أراد أن يحوزها إلى قوله الخبيث، قال النووي كذب بهذه الرواية ليضعدها مذهب الردى وهو الاعتزال فانهم يزعمون ان ارتكاب المعاصي يخرج صاحبها من الايمان ويخلد في النار ولا يستقونه كافرين بل فاسقا مخلدا في النار.
		(النووي ١ - ١٧)
		وحديث "من حمل علينا السلاح فليس منا"

العدد	اسماء المجريين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
			<p>صحيح مروي من طرق قد ذكرها مسلم بعد فكيف جرح عوفاً عمراً برواية هذا الحديث والجواب ان مسلماً اراد من ادخال هذا الحديث هنا بيان ان عوفاً جرح عمرو بن عبيد وقال «كذب» مع ان الحديث صحيح لكونه نسبة الى الحسن وكان عوف من كبار اصحاب الحسن والعارفين باحاديثه فقال كذب في نسبتها الى الحسن فلم ير الحسن هذا ولم يسمع هذا من الحسن - (ملخص النووي ١-١٧)</p> <p>الامام النووي يقول النووي واما عمرو بن عبيد فهو القدرى المعتزلى الذى كان صاحب الحسن البصرى ص ١ جلد اول</p> <p>ايوب الختياى كان رجلاً يتهكم على ايوب الختياى فتركه ولازم عمرو بن عبيد ويوماً لقي ايوب في طريق السوق فقال له لازمت عمراً؟</p>

العدد	اسماء المجرحين	اسماء المجارحين	وجوه الجرح
			<p>قال نعم يا ابا بصير (كنية ابي ايوب) انه يحييتنا عمرو باشياً غرائب، قال ايوب انما نفرأو نفرق من تلك الغرائب (اي الاوهام والاكاذيب) قيل لايوب ان عمرو بن عبيد روى عن الحسن قال لا يجلد السكران من النبيذ فقال كذب انما سمعت الحسن يقول يجلد السكران من النبيذ - قال سلام بن ابي مطيع عمير ايوب ابي ابي عمراً فلقيني يوماً وقال ارأيت رجلاً اقامه على دينه فكيف تأمنه على الحديث؟</p> <p>قال ابو موسى معتذر أحدثنا عمرو بن عبيد قبل ان يحدث (اي قبل ان يصير مبتدعاً قدرتاً) -</p>

ابو موسى

العدد	اسماء المعروحين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
١٤	عمرو بن ثابت	عبد الله بن المبارك	يقول ابن المبارك على رؤس الناس وهو حديث عمرو بن ثابت فإنه كان يست السلف
		يحيى بن معين	قال ابن معين : ليس بشيء، وقال مروءة : ليس بثقة ولا مأمون .
		الامام النسائي	وقال النسائي : متروك الحديث
		ابن حبان	وقال ابن حبان : يروى الموضوعات
		الامام ابوداود	وقال ابوداود : رافض خبيث
		الامام البخاري	وقال البخاري : ليس بالقوى عندم -
		العجلي	وقال العجلي . شديد التشيع غال فيه واهى الحديث -
			افتح اللهم (١ - ٢٣)

وقال يحيى بن سعيد لقاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر الذي
أمته بنت القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق : يا أبا محمد انه قبيح
على مثلك أن تسأل من شيء من امر هذا الدين فلا يوجد عندك منه
علم ولا مخرج ، ثم استدل يحيى بقوله : لانك ابن امامي هدى ابيكم
وعمر فقال له القاسم : اقبع من ذلك عند من يعقل أن أقول بغير علم
أو أخذ عن غير ثقة ، فكت يحيى وما أجابه . و اجاز سفيان الثوري و
شعبة ومالك وابن عيينة الاخبار عن ضعف الرجل وكونه غير ثبت والحديث

العدد	اسماء المخرجين	اسماء المجارحين	وجوه الجرح
١٥	شهران حوشب	عبد الله بن عون	سئل ابن عون عن حديث شهر وهو قائم على اسكفة الباب (العتبة السفلى) فقال: ان شهرا تزكوه ان شهراً تزكوه قال الامام مسلم: اخذته السنة الناس اى طعنوا فيه وتحكموا بجرحه - قال شعبة وقد لقيت شهراً فلم اعتد به -

توثيق الكبار من ائمة السلف شهرين حوشب

ان شهرا ليس متروكا بل وثقه كثيرون من كبار ائمة السلف أو أكثرهم
فمن وثقه احمد بن حنبل ويحيى بن معين وآخرون، وقال احمد بن حنبل:
ما أحسن حديثه وثقه، وقال احمد بن عبد الله العجلي: هو تابعي ثقة
وقال ابن أبي خيثمة من يحيى بن معين هو ثقة، وقال ابو زرعة: لا بأس به
وقال الترمذي: قال محمد يعنى البخارى شهر حسن الحديث وقوى أمره
وقال انما تكلم فيه ابن عوف ثم روى عن هلال بن أبي زينب عن شهر،
وقال يعقوب بن شيبة: شهر ثقة، وقال صالح بن محمد: شهر روى عنه الناس
من اهل الكوفة واهل البصرة واهل الشام ولم يوقف منه على كذبه وكان رجلاً ينسك
اى يتعبداً، الا أنه روى أحاديث لم يشرك فيها أحد، فهذا كلام هؤلاء الأئمة في
الثناء عليه. قال الامام النووي: وأما ما ذكر من جرحه أنه أخذ خريطة من
بيت المال، فقد حمله المحققون على حمل صحيح، وأما قول أبي حاتم بن حبان: أنه سرق
من رفيقه في الحج غيبة فيرمي مقبول عند المحققين بل انكره. والله اعلم (النووي: ١٠٣-١٠٤)

وجه ضعف الصوفية في الرواية عدم اعتنائهم بعلم الحديث

وقال يحيى بن سعيد القطان لم نرا الصالحين في شئ أكذب منهم
في الحديث وقال مرة أخرى لم ترا أهل الخير في شئ أكذب منهم في الحديث، ومعناه
ما قال مسلم يعني يجري الكذب على ألسنتهم ولا يعتمدون واذ لك لكونهم
لا يعانون صناعة أهل الحديث فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه ويرون
الكذب ولا يعلمون أنه كذب، وقد قد منا أن مذهب أهل الحق أن
الكذب هو الاخبار عن شئ بخلاف ما هو مدركا كان أوسهوا أو غلطاً (النوى ١ - ١٤)
فيدخلون تحت قوله عليه السلام: من كذب على متعمداً فليستوا مقعدين من النار.

١٦	محمد بن سعيد	سفيان الثوري	قال عيسى بن يونس كنت على بابي محمد ابن سعيد وكان سفيان عنده فلما خرج سأله عنه فاخبرته كذا بك رواية محمد بن سعيد عن عباد على تقدير وجود هذا اللفظ (عباد بن كثير) في نسخة صحيح مسلم عن عباد وعن معلى الرازي على تقدير عدم وجوده وضمير عنه في الصورة الاولى في قوله « روى عنه عباد ابن
----	--------------	--------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

العدد	اسماء المخرجين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
١٧	غالب بن عبيد الله	خليفة بن موسى	كثير مبهم تفسيره عباد بن كثير كما في (فتح الملهم ١ - ٣٢) قال خليفة بن موسى دخلت على غالب بن عبيد الله فجعل يملئ على حدثي مكحول حدثني كذا فاخذه البول فقام فنظرت في الكراسية فاذا فيها حدثنا أبان عن أنس وأبان عن فلان فتركته وقتت يعني لمخالفة ما ملئ بلسانه وهو حدثنا مكحول لما في كراسيه وهو حدثنا أبان عن أنس ولا في علمت انه مدلس - قال الشيخ العثماني "سمع منه وكيع وتركه" وقال ابن معين ليس بثقة - وقال الدارقطني وغيره متروك ، كذا في الميزان يقول الحسن بن علي الحلواني قلت لعنان انهم يقولون هشام سمعه (هذا الحديث) من محمد بن كعب فقال انما ابتلى من قبل هذا الحديث كان يقول حدثني يحيى عن محمد ثم ادعى بعد انه سمعه عن محمد قال ابن معين ليس بثقة وقال وقال الدارقطني وغيره متروك (فتح الملهم ١ - ١٣٣)
١٨	هشام بن زياد	عفان بن مسلم	ابن معين دارقطني
		ابن معين دارقطني	

العدد	أسماء المجرحين	أسماء الجارحين	وجوه الجرح
	•	=	وقال الشيخ العثماني أما هشام هذا فهو ابن زياد ألامى مؤيد البصري ضغفه الاثقة - (فتح الملهو ص ٣٣)
١٩	روح بن غطيف	عبد الله بن المبارك	قال عبد الله بن المبارك رأيت روح ابن غطيف راوى حديث الدم قد ردوه ورجلته اليه مجلساً وكنت استحيى عن اصحابي ان يروني جالساً معه كراهية حديثه - وقاه ابن معين النسائي قال الامم النسائي متروك وقال الدارقطني منكر الحديث جداً وامام البخاري وذكر البخاري حديثه هذا في تاريخه الكبير وقال هذا باطل وقال ابو حاتم ليس روح بن غطيف بثقة وقال التاجي منكر الحديث، كذا في اللسان (فتح الملهو ص ٣٣)
٢٠	بقية	عبد الله بن المبارك	قال عبد الله بن المبارك بقية صدوق اللسان ولكنه يأخذ عن اقبل وادبر اى عن

وجه الجرح	اسماء الجارحين	اسماء المبروحين	العدد
<p>الثقة والضعفاء) قال ابن مبينة لا سمعوا من بقية ما كان في سنته واسمعوا منه ما كان في ثواب وفيه</p> <p>قال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وقال ابن قطان بقية يدلس من الضعفاء بقية اقرب حالا من اسماعيل بن عياش مع انه مدلس، وقال يعقوب بقية ثقة حسن الحديث اذا حدث عن المعروفين وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وهو راجع الى من اسماعيل بن عياش وقال ابن القطان: بقية يدلس عن عن الضعفاء ويستبجح ذلك وهذا ان مع مفسد بعد الله، وقال ابن عدي يخالف في بعض رواياته عن الثقة واذا روى عن اهل الشام فهو ثبت واذا روى عن غيرهم خلط واذا روى عن الجمهور فالعهدة منهم لامنه وقال مسهر الفسافي بقية ليست احاديثه بقية فكن منها على ثقة. وقال</p>	<p>ابو حاتم ابن قطان</p>	<p>بقية</p>	

وجه الجرح	اسماء الجرحين	اسماء الجرحين	العدد
<p>احمد بن حنبل توهمت ان بقية لا يحدث المناكير الاعمى المجاهد فاذا هو يحدث المناكير من المشاهير فعلت من اين الى قلت اتى من التدليس . (فتح للعلم ١-٢٦)</p>			
<p>قال الشعبي حدثني الحارث الاعور الممداني وهو كان كذابا وقال مرة اخرى انه من احد الكاذبين ومن سوء معتقد الحارث الفرق بين القرآن والوحى كما يقول الفلاح من اهل الرضى، ومع ذلك حدث عنه ليعرف حاله قال ابراهيم ان الحارث قد اثم.</p>	<p>الشعبي ابراهيم الضبي</p>	<p>الحارث الاعور الممداني</p>	<p>٢١</p>
<p>سمع مرة الهادي من الحارث شيئا فقال له اقعد بالباب فدخل مرة وأخذ سيفه وأحس الحارث بالشر (اي قتله) فذهب قال ابراهيم لابن موناياكم والخيرة بن سعيد وابا عبد الرحيم فانها كذابان</p>	<p>مرة الهادي ابراهيم</p>	<p>المغيرة بن سعيد ابو عبد الرحيم</p>	<p>٣٢</p>
<p>قال الشيخ العتاني هو (المغيرة) رافض كذاب. قال النووي كوفي دجال</p>	<p>الشيخ العتاني النووي</p>		

العدد	أسماء المخرجين	أسماء الجارحين	وجوه الخبر
			احرق بالنار قال ابن عدي لم يكن بالكوفة العن من المغيرة بن سعيد فقال النسائي في كتابه كتاب الضعفاء، هو كوفي دجال احرق بالنار زمن النخعي ادعى النبوة (نورى ص ١١ ج ١) فكان ابو عبد الرحمن يقول لعاصم واصحابه حين كانوا غلمانا لا نتجأ لسوا القصاص غير ابي الاحوص واياكم وشقيقاً قال وكان شقيق يرى مبرأئ الخوارج.
٢٣	شقيق الضبي الكوفي ابو عبيد القاص		قال عياض هو شقيق الضبي الكوفي القاضي ضعفه النسائي
٢٤	جابر بن يزيد الجعفي	جبرير بن عبد الحميد	قال محمد بن عمرو الرازي سمعت جبريراً يقول لقيت جابر بن يزيد الجعفي فلم اكتب عنه كان يؤمن بالرجعة (اي رجوع علي من السماء الى الارض)
		سفیان	قال سفیان كان الناس يسمون

العدد	أسماء المجرحين	أسماء الجارحين	وجوه الحبر
			عن جابر قبل ان يظهر ما اظهر فلما اظهر ما اظهر اتهمه الناس في حديثه وتركه بعض الناس فقيل له ما اظهر؟ فقال الويمان بالرجعة.
	ابن معين الشعبي	قال ابن معين كان جابر الجعفي كذاباً ولا يكتب حديثه وقال الشعبي يا جابر لا تموت حتى تكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال	ابن معين الشعبي
	ابو حنيفة نعمان	ابو حنيفة ما لقيت في مزلقيت اكذب من جابر الجعفي ما رأيت بشي من رأي النجاشي فيه بأنه (فتح الملهم)	ابو حنيفة نعمان
	سفيان بن عينة	قال سفيان بن عينة سمعت من جابر الجعفي كلاماً فبادرت مخافة ان يقع علينا الشقاق	سفيان بن عينة
	ابن حبان	قال ابن حبان كان جابر سبائياً من اصحاب عبد الله بن سبأ قال سفيان مرة اخرى كذب في تاويل الآية فلن امبحر الارض حتى ياذن لي ابي	ابن حبان

العد	اسماء المروحين	اسماء الجارحين	رجوه الجرح
			<p>هريقن انهما في شان علي بن كما يقول الروافض وكانت الآية في اخوة يوسف ثثة قال سمعت جابر بن يحدث بنحو من ثلاثين الف حديث ما استحل أن أذكر منها شيئاً -</p>
٢٥	الحارث بن جريز بن حصيرة الأزدي الكوفي	جريز بن عبد الحميد	<p>قال جريز في حق الحارث شيخ طويل السكوت يصتر على أمر عظيم (أي الايمان بالرجعة او الروايات المنكرة او التشيع) - قول الجارح (ليس بمستقيم اللسان وقوله يزيد في الرقي (رقم السلعة) من كلمات الجحج يد لأن على كذب الراوي و عدم الوثوق به والفضل الجزئي لا يكفي في قبول الشهادة -</p>
٢٦	ابو أمية عبد الكريم	الدارقطني ايوب السخيتاني	<p>قال الدارقطني الحارث شيخ للشيعة يغلوي التشيع - فقال ايوب رحم الله ابا أمية كان غير ثقة لقد سألتني عن حديث لعكرمة ثم قال سمعت عكرمة ومن نقل على ضعف عبد الكريم هذا</p>

العدد	اسماء المخرجين	اسماء الجارحين	وجوه المخرج
		سفيان بن عيينة عبد الرحمن بن مهدي يحيى بن سعيد القطان احمد بن حنبل ابن عدي	سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان واحمد بن حنبل وابن عدي وغيرهم وقال ابن حبان كان كثير الوهم فاحش الخطاء فلما كثر ذلك منه يطلب الاحتجاج به وقال ابن عبد البر يجمع على ضعفه ومن اجل من جرحه ابو العالية و ايوب مع ورعه .
٢٧	أبو داود الأعمى يحيى بن معين ابو زرعة ابو حاتم	قتادة يحيى بن معين ابو زرعة ابو حاتم	قال ابو داود الاعمى حدثنا البراء وحدثنا يزيد بن ارقم وذكر ذلك لقتادة فقال كذب ما سمع منهم انما كان سائلاً يتكفف الناس زمن طاعون الجارح وذكر مرة ٨٧٩١٢٧ اخرى عند قتادة سمعته عن ثمانية عشر يدرياً فقال ما قاله أولاً و زاد ما حدثنا الحسن عن بدرقي مشافهة ولا حدثنا سعيد بن السيب عن بدرقي مشافهة يعني الحسن البصري وسعيد بن السيب أكبر من أبي داود الأعمى وأجل وأقدم

العدد	اسماء المخرجين	اسماء الخارجين	وجوه الجرح
			سأوا أكثر اعتناءً بالحديث وملازمة أهله ومع هذا أكله ما حدثنا واحد منها عن بدرى واحد فكيف بأبى داود الأعمى؟ (فتح الملم ١-٢٨)
		عمرو بن على	أما أبو داود هذا فاسمه نفيج بن الحارث القاص الأعمى متفق على منعه قال عمرو بن على هو متروك وقال يعقوب بن معين وأبو زرعة ليس هو بشيئ وقال أبو حاتم منكر للحديث ومنعه آخرون (نوى طبع)
		يعقوب بن معين	قال معاذ العنبري كتب إلى شعبة أسأله عن أبي شعبة قاضي واسط، فكتب إلى لا تكتب عنه ومزق كتابي (لئلا يفهم بأرسال الكتاب إليك) قال عفان بن مسلم حدثت حماد بن سلمة عن صالح المري عن ثابت بن حماد فقال كذب وقال حماد بن سلمة حدثت هاماً بحديث عن صالح المري فقال كذب
٢٨	أبو شعبة	شعبة	وفي التهذيب قال ابن عدي: صالح المري من أهل البصرة وهو رجل
	قاضي واسط		
٢٩	صالح بن بشر	حماد بن سلمة	
	المري القاص	هام	
		ابن عدي	

العد	اسماء المجروحين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
٣٠	الحسن بن عمار	شعبة	<p>قام من الموت وعامة أحاديثه منكرات تنكرها الأئمة عليه وليس هذا صاحب حديث وإنما أتى من قلة معرفته بالاسانيد والمتون (فتح الملهم ١-٣٠)</p> <p>قال أبو داود قال لي شعبة أنت جرير بن حازم قتل له لا يحمل لك أن تروى عن الحسن بن عمار فإنه يكذب ويقل شعبة وجه الكذب فقال حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بأشياء لم أجد لها أصلاً إذ سألت عن الحكم أصلي النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد؟ قال لم يصل عليهم وقال الحسن بن عمار عن الحكم عن مفسر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليهم ودفنهم قال شعبة قلت للحكم ما تقول في أولاد الزنا؟ قال يصل عليهم، قلت من حديث من يروى؟ قال يروى عن الحسن البصري فقال الحسن بن عمار ثنا الحكم عن يحيى</p>

العدد	اسماء المروحين	اسماء الجارحين	وجوه البرج
			<p>بن الجزار عن علي، معنى هذا الكلام ان الحسن بن عمار كذب فروى هذا الحديث عن الحكم عن علي ومن يحمي عن علي واما هو عن الحسن البصري من قوله والحسن بن عمار متفق على ضعفه وتركه. (النووي ١ - ٣١) قال شعبة: أفادني الحسن بن عمار سبعين حديثا عن الحكم فلم يكن لها اصل، وقال الحسن بن عمار حدثني الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي سبعة احاديث فسألت الحكم عنها فقال ما سمعت منها شيئا. (فتح الملهم ١ - ٣١)</p>
٣١	خالد بن مخلد	الامام النووي	قال الامام النووي وخالد هذا
٣٢	زياد بن ميمون	الامام النسائي ابن عبد البر ابو حاتم البخاري والساجي والقتبي ابن الجارود ابن عدي ابن حبان	<p>واسطى ضعيف ضعفه أيضا النسائي وكنيته ابو روح رأى أنس بن مالك واما زياد بن ميمون فبصري كنيته ابو حارث ضعيف، قال البخاري فتار غم تركوه (مسلم ٥٠٠) قال ابن عبد البر هو (خالد) عندهم منكر الحديث ضعيف جد اضعفه النسائي وابو حاتم وذكر البخاري والساجي</p>

العدد	اسماء المجرورين	اسماء الجارحين	وجه الجمع
			<p>والعقيلي وابن الجارود في الضماء وقال ابن عدي عامة ما يرويه مناكير وقال ابن حبان يقلب الأخبار لا يحتج به قاله الحافظ ثم غفل فذكره في الثقة كذا في اللسان، (فتح الملهم ج ١ ص ٣٢) قوله وكان ينسبها الى الكذب فالقائل هو الحلواني والناسب يزيد بن هارون والمنسوبان خالد بن محدوج وزيد بن ميمون.</p> <p>يزيد بن هارون وذكر يزيد بن هارون زياد ميمون فقال حلفت ان أب لا أروى عنه شيئا ولا عن خالد بن محدوج اذ لقيت زياد بن ميمون ثلاث مرات فحدثني عن ثلاثة رجال حديثا واحدا بشكر المزني ومثوق والحسن قال الحسن الحلواني (شيخ مسلم) كان يزيد بن هارون</p>

العد	اسماء المجرمين	اسماء المجارحين	وجوه الجرح
		عبد الصمد	ينسب زياد بن ميمون وخالدين محدوج الى الكذب قال العلوي سمعت عبد الصمد وذكر عنه زياد بن ميمون فنبه الى الكذب
		ابوداؤد الطياشي	قيل لابي داؤد الطياشي قد اكرت عن عباد بن منصور وعن زياد بن ميمون فما لك لم تسمع من عباد بن منصور حديث العطار الذي روى النضر بن شميل عن زياد بن ميمون قال للسائل اسكت اذ لقيت مع عبد الرحمن ابن مهدي زياد بن ميمون فسلناه فقلنا هذا الاحاديث التي ترونها عن انس؟ فقال ارايتما رجلا يذنب فيتوب اليس الله يتوب عليه؟ قلنا نعم قال ما سمعت من ذا قليلا ولا كثيرا ان كان لا يعلم الناس فانما لا تعلمان اني لعلى انسا؟ قال ابوداؤد فبلغنا بعد انه يروي فأتيت انا وعبد الرحمن فقال اتوب ثم كان بعد يحدث فتركناه -

التوضيح

ليعلم أولاً ان محمود بن غيلان يروى عن أبي
 داود الطيالسي والنضر بن شميل وآخرين كما في التهذيب
 ١٠/٦٤-٦٥. وان عباد بن منصور يروى عنه الطيالسي
 والنضر وآخرون كما في التهذيب ٥/١٠٣-١٠٤ وان
 عباداً روى عن زياد بن ميمون كما في كتاب الجرح
 والتعديل ج ١ ق ٢ ص ٥٤. وبعد هذا التمهيد نقول
 ان مسلماً يريد الجرح على زياد بن ميمون احد الضعفاء
 المتروكين فحكى في ذلك عن شيخه محمود بن غيلان
 انه سأل ابا داود الطيالسي عن حديث العطارة
 لماذا لا يحدث به عن عباد بن منصور كما حدث
 به عنه زميله النضر بن شميل فذكر ابو داود ان عباداً
 اخذنا عن زياد بن ميمون وزياد بن ميمون ساقط
 متروك لانه لقيه هو وعبد الرحمن بن مهدي
 فسألاه عن هذه الاحاديث التي يرويها زياد عن
 السرو منها حديث العطارة. فاعترف بذنبه وتاب
 شرعاً لذلك بعد فائتاه ثانياً فتاب اخرى الا انه
 لم يستقم فتركاه. فالجرح زياد بن ميمون وجارحه
 ابو داود الطيالسي وقد بين سبب الجرح هذا.

العدد	اسماء المجرعين	اسماء الجرحين	وجوه الجرح
٢٣	مهدى بن هلال	حماد بن زيد	قال عبيد الله بن عمر القواريري سمعت حماد بن زيد يقول لرجل بعد ما جلس رمهدى بن هلال لمدارسة الحديث) بايام ما هذه العين للمالحة تبعث قبلكم؟ قال نعم يا ابا اسمعيل-
	"	الاهل النائي	قال النائي هو بصري متروك الحديث وقال
	"	الساحب	الساحب كان قد رآه من الدعة
	"	ابن عدي	وقال ابن عدي ليس على حديثه ضوء ولا نور كان يدعو الناس الى بدعته -
		ابن معين	وقال ابن معين من المعروفين بالكذب ووضع الاحاديث مهدي بن هلال -
٣٤	ابان بن الجوعياش	ابو عوانة	قال ابو عوانة ما بلغني عن الحسن حديث الا اتيت به ابان بن الجوعياش فقرأ على معناه انه (ابان) كان يحدث عن الحسن بكل ما سمعه و يسأل عنه وهو كاذب في

العدد	اسماء المجهولين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
		ابن معين	ذلك وابان هذا متروك الحديث عند ابن معين والنسائي والفلاس
		الفلاس	والدارقطني وابو حاتم و
		النسائي	غيرهم قال علي بن مسهر
		الدارقطني	سمعت انا وحمزة الزيات
		ابو حاتم	من ابان بن ابي عتياب بنحو
		علي بن مسهر	من الف حديث ثم لقيت حمزة فاخبرني انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام
			فعرض عليه ما سمع من ابان فما عرف منها الا شيئاً يسيراً
			خسة اوستة قال القاضي هذا (اي العرض في المنام) استئناس واستظهار من ضعف ابان لانه يقطع بأمر المنام.
٣٥	اسماعيل بن عياش	ابو اسحق الفزاري	قال ذكرني بن عدي قال ابو اسحق الفزاري اكتب عز بقية ما روي عن المعروفين ولا تكتب عنه ما روي عن غير المعروفين ولا تكتب عن اسماعيل بن عياش مطلقاً (قد مر ذكر بقية)

تعديل الأئمة إسماعيل بن عياش

هذا الذي قاله أبو اسحق الفزاري في إسماعيل
 خلافت قول جمهور الأئمة ، قال حباس سمعت يحيى بن معين يقول
 إسماعيل بن عياش ثقة وكان أحب إليّ أهل الشام من بقية ، وقال
 ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول هو ثقة ،
 والعراقيون يكرهون حديثه . وقال البخاري ما روى
 عن الثاميين أصح . وقال عمرو بن علي إذا حدث عن أهل
 بلاده فصحيح وإذا حدث عن أهل المدينة مثل
 هشام بن عروة ويحيى بن سعيد وسهيل بن أبي
 صالح فليس بشيء ، وقال يعقوب بن سفيان كنت أسمع أمهاتنا
 يقولون علم الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم ،
 قال يعقوب وتكلم قوم في إسماعيل وهو ثقة عدل أعلم
 الناس بحديث الشام (النووي ج ١ ص ١٤)

العدد	اسماء الجرحين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
٣٧	المعلی بن عرفان	ابو نعیم	قال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي سمعت ابا نعیم وذكر المعلی بن عرفان فقال قال المعلی بن عرفان حدثنا ابو وائل قال خرج علينا ابن مسعود بصليين قال ابو نعیم اتراه بعد الموت؟ اذ وفات عبد الله بن مسعود في خلافة عثمان في سنة اثنين وثلاثين قبل انقضاء خلافته راي خلافة عثمان بثلاث سنوات وصيقت كانت في خلافة علي بعد ذلك بسنتين .
٣٨	شعبة الذي يروى عنه ابن أبي ذئب	الامام البخاري الامام النسائي	قال البخاري في تاريخه هو منكر الحديث . و ضعفه النسائي وغيره ايضا . (نوى ملة) قال بشر بن عرسالت مالك بن انس عن جواد الحنفية محمد بن عبد الرحمن ، ابي الحورث شعبة صالح مولى التوأمة حرام بن عثمان (الفرد أو اجتماعا) قال ليسوا بشيء . قال ابن معين حديثه ليس بشيء ، وقال ابن سعد كان قليل الحديث ، وقال الدارقطني ضعيف ،
٣٩	محمد بن عبد الرحمن الرازي عن سعيد بن السيب	ابن معين ابن سعد دارقطني	وقال ابو زرعة حديث محمد بن عبد الرحمن عن علي بن ابي طالب وقال ابو زرعة صالح هذا ضعيف وقال ابو حاتم الرازي ليس بقوي وقال ابو حاتم بن حبان تفي صالح مولى التوأمة في شال واخلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يميز فاستحق الترهك ولما سئل مالك عن شأنهم قال ليسوا بشيء :
٤٠	صالح مولى التوأمة ابو الحورث	ابو زرعة أبو حاتم	

له امر عبد الرحمن بن معاوية بن ابي الحورث الانصاري قال الحاكم ليس بالقوي عندهم (النوى ملة)

تنبيه وإيقاظ

وتضعيف مالك صالحاً هذا قد خالفه في ذلك غيره، قال يحيى بن معين: صالح هذا ثقة حجة قليل: إن مالك ترك السماع منه فقال إنما أدركه مالك بعد ما كبر وخرق وكذلك الثوري إنما أدركه بعد أن خرق فسمع منه أحاديث منكورة ولكن من سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت، وأما أبو الحويرث الذي قال مالك أنه ليس بثقة فهو بضم الحاء واسمه عبد الله بن معاوية بن الحويرث، قال الحاكم ليس بالقوي عندهم وأنكر أحمد بن حنبل قول مالك أنه ليس بثقة وقال روى عنه شعبة وسفيان ذكره البخاري في تاريخه ولم يتكلم فيه، وقال الدوري عن ابن معين ليس يحتج بحديثه وقال مالك قد مر علينا فكتب عن قوم يذمون بالتخنيث يعني أبا الحويرث منهم. قال أبو داود وكان يخضب رجله وكان من مرجئ أهل المدينة وقال النسائي ليس بذاك.

(فتح الملهم ١-٣٣)

وأما شعبة الذي روى عنه ابن أبي ذئب وقال مالك ليس بثقة فهو شعبة القرشي الهاشمي ضعفه كثيرون مع مالك وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ليس به بأس وقال ابن عدي ولم أجده حديثاً منكراً.

وأما حرام بن عثمان الذي قال فيه مالك ليس هو بثقة. قال البخاري هو أنصاري لم ينكر الحديث.

مكمل إكمال الإكمال شرح صحيح مسلم للنسائي ١-٣٧

العدد	اسماء الجرحين	اسماء الجارحين	وجوه الجرح
٤١	حرام بن عثمان الأنصاري المدني	مالك	قال مالك ويحيى ليس بثقة وقال ترك الناس حديثه وقال الشافعي وغيره : الرواية عن جوامع حرام ، وقال ابن حبان كان غاليا في التشيع يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل كذافي اللسان (فتح الملهم ج ٣)
٤٢	شرحبيل بن سعد	يحيى بن معين	قال يحيى بن معين حدثنا عجاج قال حدثنا ابن أبي ذئب عن شرحبيل بن سعد وكان متهمًا.
٤٣	فرقد بن يعقوب	أيوب السخيتاني الامام البخاري ابن حبان	قال حماد بن زيد ذكر فرقد عند أيوب السخيتاني فقال فرقد ليس صاحب حديث وقال البخاري في حديثه المناكير قال ابن حبان كانت فيه غفلة وسامة حفظ فكان يرفع المراسيل وهو لا يعلم و يسند الموقوف من حيث لا يعلم فيطل الاحتجاج به (فتح الملهم ١ - ٣٣) قال النووي التابعي العابد لا يحقر حديثه عند اهل الحديث لكونه ليس مصنعه (النووي ج ١ ص ٤)
٤٤	محمد بن عبد الله ابن عبيد	يحيى بن سعيد القطان	ذكر عند يحيى بن سعيد القطان محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي فضغفه

العدد	اسماء المخرجين	اسماء المصنفين
٤٥	يعقوب بن عطاء	جدا قيل له أضعف من يعقوب بن عطاء ٩ قال نعم (علم منه ضعف يعقوب بن عطاء أيضا) ثم قال ما رأيك إذا يروى عن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي - قال الامام مسلم حدثني بشر بن الحكم قال سمعت يحيى بن سعيد القطان ضعف حكيم بن جبير وعبد الأعلى (كذا) ضعف يحيى بن سعيد موسى بن دينار قال حديثه ربح، وضعف موسى بن دهقان وعيسى بن أبي عيسى المدني وكل هؤلاء (الخمسة) متفق على ضعفهم وأقوال الأئمة في تضعيفهم مشهورة - فاما حكيم فأسد كوفي مستقيم، قال ابو حاتم الرازي هو غال في التثمين - وقيل لعبد الرحمن المهدي ولشعبة لم تركت حديث حكيم قال أخاف النار - (فروى ج اصلا)
٤٦	حكيم بن جبير	يحيى بن سعيد القطان
٤٧	عبد الأعلى	
٤٨	موسى بن دينار	
٤٩	موسى بن دهقان	
٥٠	عيسى بن أبي عيسى المدني	
٥١	عبيدة بن معتب	عبد الله بن
٥٢	السري بن اسمعيل	المبارك
٥٣	محمد بن سالم	

قال بشر بن الحكم وسمعت الحسن بن عيسى يقول
قال لي ابن المبارك اذا قدمت على جبريل فاكتب
عليه كله الأحاديث ثلاثة لا تكتب عنهم حديث
عبيدة بن معتب وحديث سري بن
اسماعيل وحديث محمد بن سالم، هؤلاء
الثلاثة مشهورون بالضعف والترك ولكنهم
كوفيون (أيضا)

قوله : وأشياه ما ذكرنا من كلام أهل العلم
إلى قوله : أولى من أن ينسب إلى العلم

يقول الأمام مسلم : و أمثال ما ذكرنا فيما سبق من كلام
أهل العلم بالحديث في رواية الحديث المتهمين والمجروحين
والإخبار عن عيوبهم كثير يطول الكتاب بذكره تفصيلاً
مع أن فيما ذكرنا من أحوال بعض الضعفاء والمجروحين كفاية
لمن عرف مذهب العلماء بالحديث (رواية ودراية) في
أقوالهم وبياناتهم المتعلقة بعيوب هؤلاء الضعفاء
وإنما أوجب العلماء على أنفسهم الكشف والإبراز عن
عيوب رواية الحديث ونقله الأخبار، بل أفتوا بكونهم غير
مقبول الحديث حين سئلوا عن شأنهم لما في هذا الإبراز
والإفتاء من حفظ عظيم، فإن النصيحة في الدين لله و
لرسوله ولع كتابه ولعامة المؤمنين حق واجب يشاب متعاطيه
إذا ابتغى بذلك وجه الله. فإن الأخبار الواردة في أمر
الدين إنما تتعلق بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهى أو ترغيب
أو ترهيب، فإذا كان الراوي لتلك الأخبار خالياً عن الصدق
والأمانة ثم أقدم على الرواية عن مثل ذلك الراوي من
يعرف حاله ولا يذكر ما فيه من الكذب والخيانة لمن لا يعرفه
يكون كائنًا للشهادة وأثماً عند الله بفعله ذلك وخادعاً

لعامة المسلمين، فإن من يسمع تلك الأخبار ولا يعرف حال ناقلها فكاد أن يعمل بأكملها أو ببعضها فيقع في الغلالة مع أنها كلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها عند أئمة الحديث. والحال أن الأخبار الصحاح المروية عن الثقة وأهل الحفظ والإتقان والعدالة تفنيهم من الرواية ممن ليس بثقة ولا أهل إتقان وحفظ وعدالة.

وأظن أن الذين يعتدون بأمثال هذه الأحاديث الضعاف والأسانيد المجهولة مع معرفتهم بما فيها من الوهن والضعف إنما يحملهم على هذا العمل سوء تكثير الرواية عند العوام وتوقع أن يقال ما أكثر أحاديث المروية عن فلان، وكم عددًا من الكتاب ألف في الحديث، فلا نصيب لأمثال هؤلاء الرواة في الحديث بل الأول والألق بشأنه أن يستي جاهلاً من أن ينسب إلى العلم.

بحث المعنعن

تعريف المعنعن ومثاله

الاسناد المعنعن وهو قول الراوى فلان عن فلان بلفظ عن من غير بيان
للتحديث والاختار والسامع - (تدريب الراوى ١ - ٤١)

مثاله في صحيح مسلم عن اسماعيل بن امية عن يحيى بن عبد الله بن مسيق
عن ابي معبد عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بحث معاذنا
الى اليمن قال : انك تقدم على قوم ، الحديث (١ - ٣٧)

وفي صحيح البخارى عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن
الله صلى الله عليه وسلم قال : ان من الشجرة شجرة لا يسقط ورقها وهي
مثال المسلم حذوثى ما هي ؟ . الحديث (١ - ٢٤)

وفي مؤلف الامام مالك ، عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان ، الحديث (١ - ٨٩)

حكم المعنعن

قيل : انه مرسل حتى يثبت اتصاله ، والصحيح الذى عليه العمل وقاله
المجاهير من اصحاب الحديث والفقه والاصول انه متصل بشرطين ، بشرط أن يكون
المنعن (بالكسر) مدتساو بشرط إمكان لقاء بعضهم بعضا اى لقاء المعنعن من روى
عنه بلفظ عن ، فحينئذ يحكم بالاتصال إلا ان يثبت خلاف ذلك (هذا هو
مذهب الامام مسلم الذى اكتبنا البحث في اثباته وفي الرد على من خالفه)
وادعى ابو عمرو الداني وابن عبد البر اجماع ائمة الحديث عليه واستدل
ابن الصلاح بايراد الشترطين للصحيح المعنعن في تصانيفهم (التزيين التذييب ١ - ٢١٥ و ٢١٤)

حكم المتن ونحوه

واختلف في كلمة (أن) كقول حذوثى الزهرى أن سعيد بن المسيب قال كذا
أوحث بكذا أو نحو ذلك فالجواب أن الزهرى قد مر أن

المتقدم (امكان اللقاء وعدم التدليس) وقال احمد بن حنبل ويعقوب بن
شيبه وابوبكر البرديجي لا تحمل (ان) على الاتصال والمصحيح الأول وكذا الفظ (قال)
(وحدث) و (ذكر) وشبهها فكله محمول على الاتصال والتعاضد (كل المال الاكمال
للسوسي ١- ٤٠)

الفرق بين المرسل الخفي والمدلس

واعلم أنه لا حاجة بنا إلى تعريف المرسل والمدلس و
ذكر الاختلاف بين علماء الحديث والأصول فيما يطلق عليه اسم
المرسل فإن كتب أصول الحديث وأصول الفقه مشحونة بأمثال
هذه المباحث بل نكتفي بذكر أقسام المرسل وأقسام المدلس مع
توضيح الفرق بين المرسل الخفي والمدلس.

فالمرسل قسمان، جلي وخفي، فإن كان السقوط في إسناد الحديث
واضحاً فهو المرسل الجلي، وإن كان السقوط صادراً ممن عرف
معاصرته للساقط ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي، هذا
على رأي من يفرق بين المدلس والمرسل الخفي، ويقال
لحديث الذي يكون الساقط في إسنادة خفياً المدلس، ومن
يجعل المرسل الخفي قسماً من المدلس يعرف المدلس هكذا :
وهو الحديث الذي يكون السقوط في إسنادة خفياً ويقال
لهذا النوع من التدليس تدليس الإسناد، وهو أن يسقط
الراوي شيخه الذي روى عنه ويرتقى إلى من فوقه فيسند
ذلك إليه بلفظ لا يدل على الاتصال ولكنه موم له كقوله
عن فلان أو أن فلانا أو قال فلان موها السماع منه .
وإنما يكون إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه أو

أولقيه ولم يسمع منه أو سمع منه ولكن لم يسمع منه ذلك الحديث
الذي دلّس عنه .

والقسم الثاني من التدليس يقال له تدليس الشيوخ وهو
أن يروى عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو
يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف وسماء فخر الإسلام تلبيساً .
مقدمة فتح الملهم ملخصاً (٩٢ و ٩١)

وحاصل الفرق أن الإرسال الحقى ما عرف إرساله ١ لعدم
اللقاء لمن روى عنه مع المعاصرة ٢ أو لعدم السماع مع ثبوت
اللقاء ٣ أو لعدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره، فالتدليس
حينئذ داخل في الإرسال الحقى، فعلى هذا التقدير التدليس قسم
من الإرسال الحقى وأخص منه .

وفرق الحافظ ابن حجر بينهما فخص اسم التدليس بقسم
اللقاء وجعل قسم المعاصرة المحضّة إرسالاً خفياً . والنظر الدقيق
في هذه المسئلة يقتضى تسمية ما لا يكون فيه إيهام إرسالاً
وما فيه إيهام تدليلاً . (مقدمة فتح الملهم ٩٥)

باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن اذا
أمكن اللقاء ولم يكن فيهم مدلس

تسهيل الباب وتقسيم مباحثه تحت العناوين المختلفة .
من قوله ، وقد تكلم إلى قوله إن شاء الله ،

يقول الإمام مسلم ما حاصله : ان بعض الماصرين الذي
عذ نفسه محدثا وليس بامل له اختراع في تصحيح الأسانيد وتقسيمها
قولاً يكون إخاله وعدم ذكر فساد رأيا متينا ومذهبا
صحيحا ، فان الأجدربالقول المطروح والرأي المجروح إمامته
وترك ذكر قائله لئلا يتنبه الجهال بقوله ولا يغتروا بشهرته .
ولكن مخافة شرور العواقب واعتزاز الجملة بمحدثات الأمور و
إسراعهم إلى قبول الأقوال الساقطة عند العلماء واعتقادهم
خطأ المخطئين حقا حملنا على الكشف عن فساد قوله وعلى رد
مقالته ردّا يليق بشأنه فإن هذا الكشف والرد ان شاء الله
مرجوا المنفعة ومحمود العاقبة للأنام .

القول الفاسد المطروح

من قوله وزعم القائل الى قوله قل اوكثر في رواية مثل ما ورد

قال هذا المعاصر : لا تقوم الحجة بكل حديث في إسناد
فلان عن فلان وقد علم أنها أي الراوى بالنعنة والروى عن
كانا في عصر واحد ويمكن أن يكون هذا الحديث مسموعاً منه بل شافهة
ولكن ليس عندنا دليل يدل على انه سمع منه حديثا ما وكذا لم
نجد في شيء من الروايات انها التقياط أو تشافها بحديث
(أى سمع أحدهما من الآخر مشافهة) نعم تقوم الحجة بمثل
هذا الحديث بعد العلم بلقائهما مرة فصاعدا ، او برواية

أحدهما عن الآخر مشافهة، أو بورود خبر يدل على تلاوقيهما واجتماعهما
في دهرهما مرة فما فوقها، وأما إذا لم يكن عنده علم ذلك اللقاء
والاجتماع ولم ترد رواية تدل على أن المعنعن (بالكسر) قد لقى الذي
روى عنه مرة أو سمع منه شيئاً فلا يكون خبر هذا الراوى (والأمر
كما وصف) حجة عنده بل يكون موقوفاً إلى أن يرد عليه ما يدل
على سماعه منه لشيء من الحديث قل أو أكثر.

بيان وجه فساد ذلك القول وذكر القول الراجح
من قوله وهذا القول يرحمك الله إلى قوله فان قال

وهذا القول (يرحمك الله) في الطعن في إسانيد الأخبار
المعنونة قول مخترع ومتحدث يعني لم يقل به أحد قبل هذا
المعاصر، وما يساعد أحد من أهل العلم في عصره فالقول
الشائع والرأي الإجماعي عند أئمة هذا الفن قديماً وحديثاً
أن الحجة لازمة بخبر كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً
ويمكن لقائه والسماع منه لكونها في عصر واحد وإن لم يثبت قط
اجتماعها ولا مشافهتهما بكلام، فالرواية عن مثل هذا الرجل ثابتة
والحجة قائمة.

نعم نحن نتوقع أيضاً إذا قام دليل واضح على عدم اللقاء
وعدم السماع منه شيئاً، وأما إذا كان أمر اللقاء والسماع مبهماً
تحت الإمكان المذكور ولم يبق بعد برهان يدل على عدم السماع

فالرواية موهولة على السماع أبداً -

ثم يسأل الإمام مسلم عن المعاصرو عن إتباعه في اختراع هذا الشرط (وهو اللقاء والسماع) ويقول : فهل تجد لإثبات هذا الشرط قول أحد من أثمة هذا الفن الذين يكون قولهم حجة في الأسانيد؟ وإلا نهاقوا برهانكم إن كنتم صادقين ولن يجد هو ولا غيره سبيلاً قط إلى الاستدلال بقول أحد من علماء السلف لإثبات هذا الشرط فإنهم ما قالوا مثل قولهم -

ذكر دليل المعاصر شتم ردة

من قوله فإن قال قلت إلى قوله لإمكان الإرسال فيه

دليل المعاصر : إنما قلت هذا القول واشترت اللقاء والسماع لأنى وجدت رواية الحديث قديماً وحديثاً يروى أحدهم عن الآخر من غير اللقاء والسماع منه شيئاً قط ووجدتهم يميزون الرواية بالإرسال من غير سماع من جانب من جانب آخر الروايات المرسلة ليست بحجة في أصلنا وأصل أهل العلم بالأخبار فاحقت لأجل عدم حجة المرسل إلى زيادة هذا الشرط والبحث عن كل راو عن روى عنه فإذا علمت سماعه منه لأدنى دليل (يدل على السماع) ثبت عندي جميع ما يروى عنه بعد السماع وأما إذا غاب عنى معرفة السماع أتوقف في الخبر المروى عنه ولم يكن عندي حجة لإمكان الإرسال فيه -

ردة دليل المعاصر من قوله: فيقال له الى قوله فيستی الذي حمل عنه الحديث و يترك الارسال

ولو كان الامر كما قلت من ترك الاحتجاج بالخبر المعنع والحكم بضعفه لأجل
امكان الارسال لزم عليك ان لا تقول باثبات اسناد المعنع قط حتى تجد السماع من
أوله الى آخره مثلاً ورد علينا حديث باسناد هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
عن النبي صلى الله عليه وسلم ونعلم بالقطع أن هشام قد سمع من أبيه وان اباه قد سمع
من عائشة كما نعلم ان عائشة قد سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك يمكن
ان يحث هشام الرواية بالارسال (لكمال الوثوق او طلباً للعلو ولا يقول في الرواية
التي سمعها من أبيه : سمعت أو أخبرني أو نحوه مما يدل على السماع
فحينئذ يحتمل أن يكون في هذه الرواية بين هشام وبين أبيه رجل
آخر سمع هشام منه وهو من أبيه وكما يمكن ذلك في هشام
عن أبيه فهو أيضاً يمكن في أبيه عن عائشة ومثل ذلك الإحتمال
يجري في كل حديث معنع ثبت فيه سماع الراوي عن المروي عنه
كثيراً ، فيمكن لكل هؤلاء الرواة الذين ثبت سماعهم أن ينزلوا في
بعض الرواية ويسمعوها من تلاميذ شيوهم فيرسلوا عنهم أحياناً ويستوم أحياناً .

ذكر الروايات التي وردت مرة بالارسال ومرة بالاتصال
من قوله وما قلنا من هذا موجود الى قوله وفيما ذكرنا منها كفاً لذو النعم
وما ذكرنا من منيع الرواة وهي الرواية بالاسناد مرة والارسال
أخرى موجود في مكتب الحديث ومشهور عند الثقات وأئمة أهل
العلم وسند كثر أربع روايات من هذا القبيل ، لكنهم أغفوا عنها للبقا .

الأولى : أن أيوب السخيتاني وابن المبارك ووكيع وابن خزيمة وجماعة غيرهم روى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : كنت أكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله ولحرمة بأطيب ما وجد .

وروى هذه الرواية بعينها هؤلاء الخمسة الليث بن سعد وداود الطمار وحميد بن الأسود ووهيب بن خالد وأبو أسامة عن هشام قال أخبرني عثمان بن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الإسناد عثمان بن عروة واسطة بين هشام وأبيه مع أنه لم يذكر في الإسناد الأول .

الثانية : روى هشام عن أبيه عن عائشة : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا احتكت يده في رأسه فأرجله وأنا حاضر .

ورواها بعينها مالك بن أنس عن الزهري عن عروة عن عمر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا الإسناد عمر واسطة بين عروة وعائشة مع أنه لم يكن في الإسناد السابق .

الثالثة : روى الزهري وصالح بن أبي حنيفة عن أبي سلمة عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم .

ورواها يحيى بن أبي كثير فقال أخبرني أبو سلمة أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة أخبره أن عائشة أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم .

ففي هذا الإسناد بين أبي سلمة وعائشة واسطتان عمر بن عبد العزيز

وعروة ولم يكن بينهما في الاسناد الأول واسطة قط .
 الرابعة : روى ابن عيينة وغيره عن عمرو بن دينار عن جابر
 قال أطلعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهانا عن
 لحوم الحمير الأهلية .

ورواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنظر هذا الأسناد فإن محمد بن علي واسطة
 بين عمرو بن دينار وجابر ولم يكن بينهما واسطة في الاسناد السابق
 وامثال هذه الروايات يطول مذكرها الكلام بل فيما ذكرنا منها
 كفاية لذوى الفهم ، فقد ثبتت من هذه الروايات المذكورة
 أن المعنعن (بالكسر) أرسلها مع ثبوت السماع من شيخه في غير هذا
 الاسناد فالشريطة ملغاة لا تجدى شيئا والصواب هو الإمكان
 الذي ذكرناه وهو كاف في قبول المعنعن (بالفتح)

إيراد الإشكال على قول المعاصر

من قوله فإذا كانت العلة عند من وصفنا إلى قوله
 أو بالصعود فيه إن صعدوا كما شرحنا ،

والمحاصل أنه لو كانت العلة لعدم الاحتجاج بالمعنعن عند من
 وصفنا فساد قوله إمكان الاتصال في الرواية التي ليس فيها التصريح
 بالسماع مع ثبوت السماع في الطريق الآخر لزمه ترك الاحتجاج بكل
 خبر ليس فيه تصريح السماع فإن قوله بضرورة العلم بالسماع وعدم

الاكتفاء بإمكان اللقاء والسام يقتضى ذلك إذ فى كل خبر ليس فيه
 نصريح السام هذا الإمكان موجود ، فليس لهذا الزاعم أن يحتج
 بشئ من الروايات إلا بما فيه نصريح السام وهو باطل لما بيننا
 من كثرة روايات أرسلها الثقات من شيوخهم مع ثبوت سماعهم
 منهم فى غيرها فإن هؤلاء الثقات والأئمة كانوا يرسلون الحديث
 تارة من غير ذكر شيوخهم وكانوا ينشطون ويسندون أخرى كما
 سمعوا فيخبرون بالنزول والإرسال كما يخبرون بالصعود والإسناد .

مخالفة قول المعاصر عن الجمهور من قوله وما علمنا أحداً من أئمة السلف إلى قوله كما ادعى الذى وصفنا قوله من قبل

وما علمنا أحداً من أئمة السلف النقاد فى الأخبار
 وأسانيد ها مثل ايوب السختياني وابن عون ومالك بن أنس
 وشعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن
 مهدي ومن بعدهم من المتأخرين من علماء الحديث تفحصوا عن
 السام فى الأسانيد التى ليس فيها نصريح السام كما ادعاه الذى
 ذكرنا فساد قوله وضعف رأيه من قبل .

لا تقبل رواية المعنعن المدلس من غير ثبوت السام
 من قوله وإنما كان تفقداً من تفقّد إلى . قوله فما سمعنا

نعم إذا كان المعنعن معروفاً بالتدليس ومشهوراً به فلا بد

من التفتيش من سماعه وتفقد روايته ليزول مظنة التدليس. وأما
اشتراط ذلك لغير المدلس على الوجه الذي زعم معاصرنا فما سمعناه من
أحد من الأئمة المذكورين ولا من غيرهم.

ذكر المثال الإلزامي

من قوله فمن ذلك أن عبد الله بن يزيد إلى قوله بضعف فيها

هذا عبد الله بن يزيد الصحابي الأنصاري قد روى عن
حذيفة وعن أبي معود الأنصاري بالنعنة حديثا يسند
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في روايته عنهما ذكر السماع
منهما ولا حفظنا في شيء من الروايات أن عبد الله بن يزيد لقيهما
وشافهما قط ولا وجدنا ذكر رؤيته أياهما في رواية بعينها ولم نسمع
أحدا من أهل العلم ممن مضى ومن أدر كنا أنه طعن في هذين
الخبرين بضعف فيهما.

خبر المعنعين الغير المدلس حجة عند الجمهور

من قوله بل هما وما أشبههما إلى قوله حتى يصيب سماع الراوي ممن روى

بل هذان الخبران وما أشبههما من سنن وأثار في كون رويها غير
مدلس حجة ومن صحاح الأسانيد وقوتها عند أهل العلم بالحديث
وان كانت عند من ذكرنا قوله وأهية مهلة ما لم يثبت سماع الراوي ممن روى

ذكر الأمثلة التي تدل على أن إمكان اللقاء
 كاف للاحتجاج بالخبر المانع
 من قوله ولو ذهبنا نعد الأخبار إلى قوله والله المستعان
 على دفع ما خالف مذهب العلماء

وحاصل ما قال إنه لا يمكننا عد جميع الأخبار التي وهننا هذا
 القائل المكرر ذكره وهي صحاح عند أهل العلم بالحديث بل
 نود أن نكتفي بذكر عدد منها ليكون علامة لما سكتنا عن ذكره
 وعدّه، فذكر الإمام مسلم جماعة من الصحابة والتابعين الذين
 رووا عن جماعة من الصحابة أحاديث كثيرة صحاح عند أئمة الفن
 مع عدم ثبوت سماعهم منهم وعدم لقاءهم معهم قط غير أن
 كانوا في عصر واحد وزمن واحد يمكن فيه اللقاء فهو لا ذوى
 المعرفة بالأخبار والروايات من صحيح الأسانيد لا نعلمهم وهنوا
 وضعفوا شيئاً من هذه الروايات قط أو التمسوا فيها سماع بعضهم
 من بعض بل اكتفوا بإمكان اللقاء وكونهم جميعاً في عصر واحد
 وأكّد الإمام مسلم مرة أخرى وقال : ما معناه أن هذا القول
 المحدث في ضعف الأحاديث لعلّه إمكان الإرسال أقلّ من أن
 يذكر ويهتم بشأنه ويشار ذكره فإنه قول مختلف خولف فيه
 عن السلف وأنكره الخلف فلا حاجة في رده بأكثر مما ذكرنا وطولنا

الكلام فيه مخافة اغترار الجملة بقوله وحذرا عن شرور العاقبة
في ترك النكير على الباطل.

ونستعين بالله ونتوكل عليه على دفع من خالف مذهب العلماء

تلخيص ما قال الامام مسلم في الحديث المعنع

والحاصل أن ملأ آدمي إجماع العلماء قديما وحديثا على أن
المعنع (وهو الذي فيه فلان عن فلان) محمول على الاتصال والسامع
إذا أمكن لقاء من أصيبت العنينة، إليهم بعضهم بعضا يعني مع
برائتهم من التدليس أو نقل مسلم عن بعض أهل عصره أنه
قال لا تقوم الحجة بها ولا تمحل على الاتصال حتى يثبت أنها التقيا
في عمرهما مرة فأكثروا ولا يعكفي مكان تلاقيهما، قال مسلم وهذا
قول ساقط مخترع مستحدث لم يسبق قائله إليه ولا مساعد له من
أهل العلم عليه وأن القول به بدعة باطلة.

والطلب مسلم في الشناعة على قائله واحتج مسلم بكلام مختصره
أن المعنع عند أهل العلم إذا ثبت التلاقي محمول على الاتصال
مع احتمال الإرسال فكذا إذا أمكن التلاقي ولم يثبت.

مكن الكمال الكمال على صحيح مسلم للنسوي
(٢٩ - ١)

اختلاف العلماء في شرائط اتصال المعنع وقبوله

١ اشتراط الامام مسلم لقبول المعنع والحكم باتصاله امكان اللقاء

الذى يعبر عنه بالمعاصرة بين الراوى والمروى عنه وعدم كون الراوى مدلسا.

٢ واشترط الإمام البخارى وعلى بن المدينى وأبى بكر بن الصيرفى الشافى ثبوت اللقاء بينهما ولو مرة فى دهرها.

٣ وزاد أبو المظفر السمعانى الفقيه الشافى طول الصحبة بينهما.

٤ وزاد أبو عمرو الدانى المقرئ كون الراوى معروفا بالرواية عنه (تلخيص النووى (١- ١٨)

٥ وذهب بعض أهل العلم إلى أن المعنعن لا يحتج به مطلقا لاحتمال الانقطاع. وهذا المذهب مردود باجماع السلف .
(النووى ١- ٤٠)

محكمة الحافظ ابن حجر بين البخارى وغيره

قال الشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر : من حكم على المعنعن بالانقطاع مطلقا شدد ، ويليه من شرط طول الصحبة ، ومن اكتفى بالمعاصرة مهمل ، والوسط الذى ليس بعده إلا التعنت مذهب البخارى ومن وافقه ، وما أورده مسلم عليهم من لزوم رد المعنعن دائما لاحتمال عدم السماع ليس بوارد لأن المسئلة مفروضة فى غير المدلس ومن عنعن ما لم يسمعه فهو مدلس .

(فتح الملهم ١- ٤١)

محاكمة الامام النووي بين مسلم وبين معاصره

و هذا الذي صار اليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا :
 هذا الذي صار اليه ضعيف والذي رده هو المختار الصحيح الذي
 عليه أئمة هذا الفن على بن المديني والبخاري وغيرها ، ودليل هؤلاء
 فيما ذهبوا اليه ان المعنع عند ثبوت اللقاء إنما حمل على الاتصال
 لأن الظاهر ممن ليس بمدلس انه لا يطلق ذلك إلا على السماع
 ثم الاستقراء يدل عليه فإن عاداتهم انهم لا يطلقون ذلك
 إلا فيما سمعوه إلا المدلس ولهذا رددنا رواية المدلس ، فاذ اثبت
 التلاقي غلب على الظن الإتصال ، والباب مبني على غلبة الظن
 فاكتفيناه به وليس هذا المعنى موجودا فيما إذا أمكن اللقاء
 ولم يثبت فانه لا يغلب على الظن الاتصال فلا يجوز الحمل على
 الاتصال ويصير كما لمجهول فإن روايته مردود لا للقطع بكذبه
 أو ضعفه بل للشك في حاله . (ملخص النووي ١ - ٢١)

محاكمة الشيخ العثماني صاحب فتح الملهم

وبعد البحث الطويل في الفرق بين التدليس والإرسال
 الخفي يقول :

واذا عرفت هذا فما اعترض به مسلم بن الحجاج على البخاري

في اشتراطه اللقاء والسماع لقبول المعنعن وعدم اكتفائه بالمعاصرة
مع امكان اللقاء والسماع قوى عندي فان ثبوت اللقاء والسماع مرة
لا يستلزم سماع كل خبر وكل حديث حتى يصرح بالسماع ، فيلزم على
أصله أن لا يقبل الاسناد المعنعن أبداً ، فإن قلتم إن هذا هو
احتمال التدليس والمسئلة مفروضة في غير الدلس قلنا هذا
الجواب بعينه يكفي لدفع احتمال الارسال في صورة المعاصرة مع
إمكان اللقاء والسماع فانه أيضاً تدليس حقيقة كما قرنا (فيما سبق)
ولعل مسلماً يسميه تدليسا وإن سماه بعضهم إرسالا خفياً بل هو
أشد وأشنع من التدليس كما قال ابن عبد البر ، والنزاع إنما
كان في غير المدلس ، فمحض الاصطلاح من البعض على التسمية
لا يتغير به أحكام القبول والرد ، ولا يتبدل به الحقيقة .

الجواب عن إشكال الحافظ ابن حجر :

وأما مقاله الحافظ من عدم كفاية المعاصرة وحدها في
التدليس بل لا بد من اعتبار اللقاء أيضاً واستدلالة باطابق
أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي
وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل
الارسال لا من قبيل التدليس مجموع بما قال على القارى من أن
المخضرمين إنما لم يعدوا إرسالهم من قبيل التدليس لانه
من قبيل الإرسال المجلى وذلك لأن المخضرم من عرف عدم
لقاءه النبي صلى الله عليه وسلم لا من لم يعرف لقاءه وبينهما فرق .
وكلام مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة مع احتمال اللقاء

والسمع إنما يكون في الاسناد المضعف والفرق بين عدم الثبوت
وثبوت العدم ظاهر.

الجواب عن إشكال صاحب فتح المغيـث :

قال في فتح المغيـث وما خدشه به مسلم من وجود احاديث
اتفق الأئمة على صحتها مع أنها ما رويت إلا مضعفة ولم يأت في
خبر قط ان بعض رواها لشيخه فغير لازم إذ لا يلزم من نفي ذلك
عنده نفيه في نفس الأمر (انتهى) قلت نعم لا يلزم من نفي الثبوت
عنده نفيه في نفس الأمر إلا ان ادعاء امام حجة مثل الإمام مسلم
نفيه بالاستقراء التام لا يقاوم بهذا الامكان العقلي المحض بل
اللازم على مخالفته أن يبرهن على إثبات ما نفيه حتى يظهر خطأه
وقصور استقراءه وإلا فالاحتمالات العقلية المحضنة لا تؤثر
في إبطال ما ادعاه (مسلم) كما لا يؤثر مثل هذا الاحتمال
بعينه في إبطال حجة خبر الواحد بعد ثبوته على شرطتهم.

الجواب عن إشكال الإمام النووي :

وأما قول النووي فيما إذا أمكن اللقاء ولم يثبت بعد :
انه لا يغلب على الظن الاتصال وإذا ثبت التلاقي مرة غلب
على الظن الاتصال فمدفوع بمحصل غلبة الظن لغيره من أمثال
مسلم بن الحجاج وجماعة أهل العلم رحمهم الله

والله أعلم بالصواب

(ملخص فتح الملهم ١- ٤١ و ٤٢)

فائدة

١- جملة ما في صحيح مسلم من الأحاديث

قال الجزائري . وأما صحيح مسلم فجملة ما فيه باستقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث قال ، شرح مسلم قال الشيخ ابو عمر . يعني ابن الصلاح : رويناه عن ابى قريش الحافظ ، كنت عند ابى زرعة الرازى نجا مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرنا فلما قام قلت له : هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح ، قال أبوزرعة : فلمن ترك الباقي ؟ قال الشيخ أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات . قال العراقي : وهو يزيد على البخاري بالمكرر لكثرة طرقه والمجموع من المكرر وغيره اثنا عشر ألف حديث عند أبى الفضل واحمد بن سلمة وخمسة آلاف عند المياجي .

٢- عدد المرسل في صحيح مسلم

وفيه (صحيح مسلم) من هذا النمط (أى المرسل) نحو مائة أحاديث ، والحكمة في إيراد ما أورده مرسلًا بعد إيراد متصلًا إفادة الاختلاف الواقع فيه . (تدريب الراوي (١-٢٠٦))

٣- عدد المنقطع في صحيح مسلم

ذكر الرشيد العطار : أن في صحيح مسلم بضعة عشر حديثًا في إسنادهما انقطاع وأجيب عنها بتبين اتصالهما من وجه آخر عنده أو من ذلك الوجه عند غيره . و ذكر السيوطي في التدريب اثنا عشر حديثًا من

هذا القبيل. (التدريب ١- ٢٠٧) قال ابن أمير الحاج في التقرير ذكر المازري

ان فيه (صحيح مسلم) اربعة عشر حديثاً مقطوعاً، وقال غيره أخذ على

مسلم في سبعين موضعاً رواه متصلاً وهو منقطع (مقدمة فتح الملهم ص ٨٦)

٤- عدد المعلقات في صحيح مسلم

روى مسلم تعليقا في ثلاثة مواضع في كتابه، في التيمم وفي

الحدود وفي البيوع. علق الآخرين عن الليث بعد ذكرهما متصلاً، و

اربعة عشر موضعاً رواه متصلاً ثم عقبه بقوله ورواه فلان.

(مقدمة فتح الملهم ص ٨٨)

٥- شروح صحيح مسلم ومختصراته

ذكر منها صاحب كشف الظنون نحو خمسة عشر شرحاً، من أشهرها

المنهاج للإمام النووي، وشرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوي وهو

شرح كبير في خمسة اجزاء جمع فاسبقه من الشروح، وأكمال أكمال المعلم

لأبي عبد الله محمد بن خليفة الأبي المالكي في اربعة أجزاء، ابتدأ شرحه

من كتاب الايمان، والابتهاج للشيخ أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني الثاني

بلغ إلى نصف الكتاب في ثمانية أجزاء كبار، وشرح الشيخ علي القاري الهروي

في اربعة أجزاء، المفهم شرح صحيح مسلم للعلامة القرطبي صاحب التفسير

المعروف، ومكمل أكمال الأكمال للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف

السنوسي، ابتدأ شرحه من المقدمة. وشرح القاضي عياض المالكي

وفتح الملهم شرح صحيح مسلم للعلامة العثماني.

ومن أشهر مختصراته تلخيص كتاب مسلم وشرحه لأحمد بن عمر

القرطبي ومختصر الإمام عبد العظيم المنذري ومختصر زوائد مسلم على البخاري

لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن في اربعة أجزاء. وهذا والله أعلم بالصواب.